الأمم المتحدة

A/77/PV.81

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة **81**

الخميس، 22 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عثمان (النيجر).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 121 من جدول الأعمال (*تابع*)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

تقريرا الأمين العام (A/77/266 **و** A/77/718)

السيد خنغ (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر سنغافورة الممثلين الدائمين لكندا وتونس على عملهما كميسرين مشاركين لقرار الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي أدى إلى اعتماد القرار المهم 298/77.

يتطلب القضاء على الإرهاب الدولي جهوداً متواصلة على جميع الدول الأعضاء بذلها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي المناخ الجغرافي السياسي المشحون اليوم، من الأهمية بمكان أن نعمل معا لضمان ألا نسمح للجماعات الإرهابية باستغلال مواطن الضعف التي ربما تفاقمت بسبب التحديات العالمية. في هذا السياق، تظل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أداة مهمة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. ويسمح استعراضها المنتظم للدول الأعضاء ضمان بقاء الاستراتيجية سديدة ومتماشية مع أولوياتنا. لدي ثلاثة تعليقات موجزة على القرار الذي اعتُمد.

أولا، يسعدنا أن نشير إلى أن قرار الاستعراض الثامن اعتُمد بتوافق الآراء. وذلك يبعث برسالة قوية مفادها أن الدول الأعضاء تقف متحدة بحزم ضد التهديد العالمي للإرهاب.

ثانيا، هناك حاجة إلى تنفيذ متوازن لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونشدد أيضا على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تقع على عاتق الدول الأعضاء.

ثالثا، نرحب بدورة استعراض القرار التي تستغرق ثلاث سنوات، والتي ستتزامن مع الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بمناسبة ذكراها السنوية العشرين. ونتطلع إلى استكشاف الكيفية التي نعزز نهجنا الاستراتيجي والتنفيذي المشترك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لمكافحة الإرهاب في عام 2026، مع الحفاظ على التوازن بين الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولا تزال سنغافورة ملتزمة بمكافحة الإرهاب الدولي. وقد اعتمدنا نهجا يشمل الحكومة بأسرها للحفاظ على التنسيق الوثيق فيما بين الوكالات الحكومية في التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب. في الوقت نفسه، نتحاور بنشاط مع المجتمع والأطراف التجارية والخاصة لإدارة تلك التهديدات بشكل أنجع. واستكمالا لاستراتيجيتنا في مكافحة الإرهاب، أنهت حكومة سنغافورة أيضا العمل بشأن استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب في العام الماضي، وقد نشرت هذه الاستراتيجية منذ ذلك الحين. تشكل الاستراتيجية خريطة طريق لمنع تمويل الإرهاب وكشفه وردعه، وتتضمن النقاط التالية: تحديد المخاطر بشكل منسق وشامل؛ ووضع أطر قانونية وجزائية صارمة؛ ونظام تنظيمي قوي وإطار إشرافي يستهدف المخاطر؛ وإجراءات حاسمة لإنفاذ القانون؛ وإقامة الشراكات ومد جسور التعاون على الصعيد الدولي. وأخيرا، أقامت سنغافورة علاقات عمل قوية مع النظراء الدوليين لتيسير التعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب ولضمان إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن أنماط تمويل الإرهاب.

وتواصل سنغافورة أيضا نشاطها في مجال التعاون الإقليمي والدولي بشأن مكافحة الإرهاب، بالنظر إلى أن التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخباراتية أمران حاسمان لمنع الهجمات الإرهابية وردعها. في منطقة جنوب شرقي آسيا، نشارك بهمة في الأنشطة الإقليمية لمكافحة الإرهاب وندعمها، ولا سيما الأنشطة التي تنظم في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحن في الأمم المتحدة بالطبع ندعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وشاركنا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع. ستواصل سنغافورة العمل مع المجتمع الدولي في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

السيد ساكوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. ولكن، قبل أن أفعل ذلك، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر الممثلين الدائمين لكندا وتونس على العمل والجهود الهائلة التي بذلاها في استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هذا العام. نرحب أيضا باعتماد قرار الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وقت سابق اليوم (القرار 298/77).

قبل عامين، عندما ناقشنا نفس الموضوع (انظر A/75/PV.88)، لم يكن أحد يتصور أننا سنشهد بعد عام الحرب الرهيبة في أوروبا بسبب عدوان روسيا غير المبرر على أوكرانيا. ولكنها وقعت بالفعل، وفي واقع الأمر، وتعني أن التهديدات التقليدية للأمن عادت بشكل غير متوقع وأصبحت التحدي الأول للأمن الإقليمي والعالمي. لقد اختارت روسيا طريق الحرب الشاملة ضد جارتها، ولم تؤد هذه الحالة إلى عدم الاستقرار والضعف ووأد الاتفاقات القائمة فحسب، فضلا عن معاناة الأبرياء، بل إنها ألهمت أيضا، بل وشجعت العديد من المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. إنها تستغل الزخم عندما يحاول معظم العالم مساعدة الضحية ووقف المعتدي. يساورنا القلق من أن هذا يمكن أن يؤدي إلى نتائج مثيرة للقلق، وفي مستقبل غير بعيد.

من الواضح أن هذا لا يعني أن مكافحة الإرهاب قد فقدت أهميتها بطريقة أو بأخرى. فهناك العديد من الأمثلة على الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ويواصل تنظيما داعش والقاعدة والعديد من الجماعات التابعة لهما، على الرغم من خسائرهم، النشاط بل وإعادة بناء هياكلهم. لقد غيروا تكتيكاتهم وجندوا العديد من الأفراد الجدد، بما في ذلك باستخدام الدعاية عبر الإنترنت. كما لا يمكننا أن نغض الطرف عن التهديد الخطير من التطرف العنيف والإرهاب بدوافع سياسية أو أيديولوجية.

هناك مناطق تطالب بمزيد من المساعدة والعون في مكافحة الجماعات الإرهابية. ومن الأمثلة على ذلك أفريقيا. وعلى الرغم من النكسات الكبيرة، يواصل الإرهابيون شن هجمات في أماكن مختلفة في جميع أنحاء تلك القارة. وكان الهجوم على مدرسة في غرب أوغندا

الذي لم يمض على وقوعه سوى بضعة أيام مثالا مروعا آخر على تلك الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تساهم بعض القوات شبه العسكرية والمرتزقة، مثل مجموعة فاغنر الروسية، في المشاكل وتؤجج النزاعات بدلا من محاربة الإرهاب، يتعين علينا مراعاة الحقائق والعواقب المحتملة. ,مع ذلك، ينبغي ألا يشك أحد في حاجة أفريقيا إلى مزيد من التعاون والمبادرات. ونؤيد على وجه الخصوص المبادرات المحلية التي تركز على وقاية وحماية السكان المدنيين في جهودها لمكافحة الإرهاب. ويساورنا القلق أيضا إزاء التهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان في أفغانستان واحتمال امتداد أنشطته إلى وسط آسيا.

لقد أحرزت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقدما هائلا في مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وقُضي على العديد من الخلايا الإرهابية. وبُذلت جهود ضخمة على الصعيد الإنساني وعلى صعيد تحقيق الاستقرار. وتتطلب تجربة المجتمع الدولي نهجا متسق متعدد التخصصات ومتعدد الوكالات من أجل التصدي للإرهاب بفعالية، مع ضمان احترام أي تدابير تُتخذ لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن المهم معالجة جميع جوانب الإرهاب ومراحله. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى نهج شامل إزاء الإرهاب، بما في ذلك مشكلة أسبابه الجذرية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو مساعدة المحتاجين. وتؤيد بولندا تأييدا تاما اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره وتدعو إلى تحسين التآزر والتعاون بين الحكومات ووكالاتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولا تزال هناك حاجة إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بتبادل المعلومات وتشاطر أفضل الممارسات، وأخيرا وليس آخرا، التعاون على أرض الواقع.

إن التكتيكات الجديدة للمتطرفين والإرهابيين تستدعي استجابات جديدة. فعلى سبيل المثال، يتعين علينا النظر عن كثب في مشكلة إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة: أي الطائرات المسيّرة والتكنولوجيا ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي وأدوات المعلومات والاتصالات المتطورة، ولا سيما فيما يتعلق بالإنترنت، على سبيل المثال لا الحصر. ويجب بذل جهود جديدة لتعزيز التدابير المتاحة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الدعم المالي، بما في ذلك استخدام العملات المشفَّرة.

ويساورنا القلق إزاء انتشار الدعاية المتطرفة وتأثيرها على الأجيال الشابة. ومن ثم، فإن مهمتنا وواجبنا تهيئة بيئة لا تفضي إلى الإرهاب والتطرف الراديكالي ووضع خطاب مضاد للإرهاب، ومن منظور أوسع، بناء قدرة المجتمعات على الصمود، بمشاركة واسعة من العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والأسر والشباب والنساء والزعماء الدينيون والثقافيون والتربويون ووسائط الإعلام والقطاع الخاص.

إن وجهة النظر البولندية بشأن مكافحة الإرهاب واضحة – يتعين علينا مواصلة العمل بقوة والتركيز على التعاون والتضامن. ولا يزال التزامنا بمنع الإرهاب ومكافحته ثابتا. وستواصل بولندا العمل لتحقيق هذه الغاية بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتحالف الدولي لمكافحة داعش والشركاء الآخرين الذين يجلب تعاونهم قيمة مضافة في مواجهة هذا التهديد.

إننا ندرك الاحتياجات المتزايدة لتحقيق الاستقرار. وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة والعدوان الروسي على أوكرانيا، فإننا على استعداد لمواصلة مشاركتنا في تلك الجهود. ومنذ عام 2012، نشارك في مختلف أشكال المساعدات الإنسانية والتعهدات بتحقيق الاستقرار للعديد من المناطق. ويمر دعمنا عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها. وفي هذا العام تحديدا، خصصت وزارة الخارجية البولندية أكثر من 1,85 مليون دولار للمساعدات الإنسانية لدعم جهود تحقيق الاستقرار في بلدان الشرق الأوسط المتضررة من الأنشطة الإرهابية. ونحن مقتنعون بأن جهودنا المشتركة تخدم جيدا مجتمع الأمم المتحدة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب بفعالية. ونأمل أن يسفر الاستعراض المقبل عن نتائج ملموسة أكثر في ذلك الصدد.

السيد إيموهي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.80).

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديري للميسرين المشاركين للاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، السفير طارق الأدب، ممثل تونس؛ والسفير بوب راي، ممثل كندا، فضلا عن الخبيرين السيد حسين هرجي والسيد ياسين صلاح، على تفانيهم الذي لا يتزعزع وجهودهم الدؤوبة في قيادة الاستعراض الثامن حتى هذه المرحلة.

أولا وقبل كل شيء، تدين نيجيريا إدانة قاطعة جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وبوصفنا دولة في طليعة الكفاح الدولي ضد ذلك الخطر، فإننا لا نزال ثابتين في التزامنا بتعزيز الاستجابات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب. وطوال عملية الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، شاركت نيجيريا بنشاط وصراحة وبروح من التوافق، مدركة أن ضرورة الحفاظ على توازن الاستراتيجية وتعزيز أدوات تنفيذها يكتسيان أهمية قصوى.

ويبعث اعتماد القرار بتوافق الآراء (القرار 298/77)، وهو تقليد منذ عام 2006، مرة أخرى برسالة فحواها إدانة مدوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على نطاق عالمي. وعلى الرغم من أن الطريق إلى توافق الآراء كان محفوفا بالتحديات، كما أبرزتها عدة وفود، ولا سيما وفد منظمة التعاون الإسلامي، فإننا نرحب بإدخال عناصر جديدة مهمة. وعلى وجه التحديد، الاعتراف بأن الحلول التي تبادر بها الجهات المحلية وتناصرها وتملك زمامها، والتي تستجيب للاحتياجات المحلية، تكتسي أهمية قصوى في فعالية استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وهذا دليل على التزام الجمعية العامة بالحفاظ على وثيقة حية تتلاءم مع المشهد الحالي للتهديدات.

وعلاوة على ذلك، نشيد بالأمين العام على تقريريه القيمين (A/77/266 و A/77/718) عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، واللذين يوفران إرشادات موثوقة لجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما. كما نعرب عن امتناننا لمكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب على دعمها المستمر في التصدي لتحديات مكافحة الإرهاب التي تواجهها نيجيريا.

ويجب ألا يغيب عن بالنا دوما أنه ما من بلد أو منطقة محصنة ضد خطر الإرهاب المتطور باستمرار. ويؤدي التعاون المتعدد الأوجه على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على المنع وبناء القدرة على الصمود، دورا حاسما في إحباط انتشار الإرهاب. ولا تزال نيجيريا ملتزمة بتنفيذ استراتيجية متماسكة تكبح جماح الإرهاب بصورة شاملة وتعالج الظروف المؤدية إلى نموه. وتشكل الوقاية أساس استراتيجيتنا ونعمل باستمرار على النهوض بالجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته وتعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية وإحراز تقدم في التحري والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ويمثل إقرار قانون منع الإرهاب وحظره في عام 2022 معلما مهما، حيث نص على إنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب لتحسين تنسيق وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب في نيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر القانون الإطار القانوني اللازم لإنشاء لجنتنا الوطنية للجزاءات، المكرسة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، ينشئ القانون صندوقا استئمانيا خاصا للضحايا، مقره مكتب المدعي العام، لتقديم تعويضات عن الأضرار لضحايا الإرهاب ورد حقوقهم. وفَضْلاً عَنْ ذَلِك، أُنشئ المركز الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتعزيز قدرات نيجيريا على كبح النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة.

وتولي نيجيريا اهتماما كبيرا لمكافحة تمويل الإرهاب، ونحن ملتزمون بمكافحة إساءة استخدام الكيانات الإرهابية للفضاء الإلكتروني

والتكنولوجيات الجديدة. وسنواصل العمل علناً مع الشركاء الإقليميين والدوليين للتصدي للتهديدات التي يشكلها تنظيما داعش والقاعدة في أفريقيا.

وفي حين أن بعض مقترحات الدول الأعضاء لم تُدرج في النص المعتمد، بات من الضروري أن نقدّر العملية التي اضطلعنا بها والتي أبرزت العديد من المسائل الحاسمة. يجب على الدول الأعضاء أن تحيط علماً بتلك المسائل ذات الصلة وأن تعمل على تعزيز الاستجابات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لتلك التهديدات قبل الاستعراض التاسع. نقر بالشواغل الحقيقية التي أثيرت خلال الاستعراض الثامن بشأن تصاعد خطر الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما تأثير تنظيمي داعش والقاعدة على الجماعات الإرهابية التابعة في المنطقة. أعتقد أن هذه الشواغل لقيت آذاناً صاغية، وقد تشير إلى الحاجة لمشاركة أكبر من جانب مجموعة الدول الأفريقية في الاستعراض التاسع في عام 2026 الذي سيتزامن مع حلول الذكرى السنوية العشرين لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، فإن مؤتمر القمة الأفريقي المقبل لمكافحة الإرهاب، الذي ستستضيفه نيجيريا ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أبوجا في الربع الأول من عام 2024، يتسم بأهمية كبيرة للاستعراض التاسع. وسيكون المؤتمر بمثابة فرصة لتحديد التحديات وتقوية العمل الجماعي، وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لمواجهة خطر الإرهاب في أفريقيا بشكل فعال. وننتظر بفارغ الصبر مشاركة الدول الأفريقية والشركاء الرئيسيين في ذلك الحدث المحوري.

في الختام، تؤكد نيجيريا من جديد التزامها الثابت بالتنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بركائزها الأربع، ونرحب ترحيباً حاراً بفرصة زيادة التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الدوليين في القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لا في أفريقيا فحسب بل في جميع أنحاء العالم.

السيد دجاياني (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بالجهود المتفانية التي بذلتها كندا وتونس بوصفهما ميسرين مشاركين للاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونرى أن الوثيقة المعتمدة تستجيب بشكل عام للتهديدات الإرهابية القائمة والناشئة وتوفر سبلاً للتنفيذ المتوازن لالتزامات الدول الأعضاء في إطار الأركان الأربعة للاستراتيجية. في الوقت نفسه، تفتقر الوثيقة، بسبب طابعها التوافقي، إلى بعض الأحكام المهمة التي يمكن أن تجعلها أنسب للمقام وأقرب إلى البيئة الأمنية العالمية والإقليمية الحالية والاتجاهات المتطورة في الإرهاب الدولي. مع ذلك، لا تزال الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إطاراً مهماً للجهود الدولية في ميدان مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

وقد أكدنا من جديد، في القرار 298/77 الذي اتخذ اليوم، احترامنا لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها ووحدتها، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد ازدادت أهمية هذا البند بشكل كبير على خلفية حرب روسيا المستمرة ضد أوكرانيا. كما أكدنا من جديد أن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا مبرر لها، بصرف النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وتوقيتها والجهة التي ترتكبها.

وفي هذا الصدد، فإن مكافحة الانتشار المتزايد للإرهاب برعاية الدولة أمر أساسي لنجاح جهودنا العالمية لمكافحة الإرهاب. ولا تزال هذه المسألة بالذات تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي، حيث شهد العالم بأسره الآن أساليب الحرب الإرهابية البحتة التي تستخدمها موسكو في أوكرانيا. يشمل ذلك عمليات القصف الصاروخي للبنية التحتية المدنية، مع شن أكثر من 37 000 هجوماً في جميع أنحاء البلاد منذ بداية الغزو. وتشمل أيضاً إبادة البيئة الطبيعية. ففي ليلة 6 حزيران/يونيه، فجرت روسيا سد محطة كاخوفكا للطاقة الكهرمائية، الذي يقع بالقرب من مدينة نوفا كاخوفكا في الأراضي المحتلة مؤقتاً في منطقة خيرسون في أوكرانيا. وتسبب ذلك العمل الإرهابي الوحشي في أكبر كارثة بيئية من صنع الإنسان في أوروبا منذ عقود، أي ما يعادل استخدام سلاح دمار شامل. كما تقوم روسيا بإحداث كوارث بيئية محلية في أوكرانيا على طول خط المواجهة بأكمله عن طريق التعدين وتفجير السدود الصغيرة ومن خلال الابتزاز النووي الموجه، في جملة أمور، ضد بلدان أخرى.

نشرت روسيا ما يصل إلى 40 حاملة أسلحة نووية على أراضي شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتاً. ومن المتوقع أيضاً نشر رؤوس حربية نووية روسية على أراضي بلد آخر متاخم لأوكرانيا. ويهدد مسؤولون رفيعو المستوى في الاتحاد الروسي علناً المجتمع الدولي بالأسلحة النووية. علاوة على ذلك، تقوم روسيا حالياً بزرع الألغام في وحدات التغذية الكهربائية في محطة زابوريجيا للطاقة النووية على أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً. ويشكل ذلك تهديداً حقيقياً بحدوث كارثة نووية، لا بالنسبة لأوكرانيا فحسب بل خارجها أيضاً. يجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح إزاء النشاط الإرهابي الذي تقوم به موسكو في حربها ضد أوكرانيا. ولا بد من إدانة حازمة لجميع الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الدولة المعتدية ومحاكمتها عليها.

في الختام، أودّ أن أشدد على أن مهمتنا هي ضمان تقديم جميع مرتكبي الأنشطة الإرهابية ومنظميها وموجهيها ورعاتها، أياً كانوا، إلى العدالة، وضمان الالتزام الكامل بالقانون الدولي. إنها مسؤوليتنا المشتركة والعالمية.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الواردين في الوثيقتين A/77/266 و A/77/718. ويشير وفد بلدي أيضاً مع التقدير إلى التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي تسهم في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وبالتالي في صون السلام والأمن الدوليين.

إن الإرهاب لا يعرف حدوداً ولا يحترمها. فهو سبب لمعاناة هائلة وتدمير وتعطيل حياة عدد كبير جداً من المدنيين الأبرياء. كما أن تيسير الوصول إلى الإنترنت يفتح قنوات للإرهابيين للجوء إلى منصاتها لنشر أيديولوجياتهم، واستغلال مظالم الآخرين، وكسب التعاطف والأتباع، والتماس التمويل. إذن، ما الذي نحتاج إليه؟

أولاً، نحن بحاجة إلى نهج شامل ومتعدد الأوجه يشمل تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك في المجال الرقمي، مع ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. هذا ما نحتاج إليه. وفي ضوء ما سبق ذكره، يسعدني أن أرى أن هذه المكونات الحيوية مدمجة في أحدث نسخة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، فإن اتخاذ القرار 298/77 اليوم بتوافق الآراء، بشأن الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، لدليل على أن التعاون الدولي أمر حتمي لإيجاد حل شامل ومستدام للإرهاب. وأشكر بصفة خاصة الرئيسين المشاركين للعملية الحكومية الدولية على قيادتهما وجهودهما في ذلك الصدد.

تلتزم تايلند التزاماً راسخاً بمنع الإرهاب ومكافحته، وتود أن تبرز إسهاماتنا في مكافحة الإرهاب، على النحو التالي:

أولاً، على الصعيد الوطني، اعتمدنا مؤخراً المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن تعزيز التعايش وسط التنوع الاجتماعي وخطة العمل الجديدة لمكافحة الإرهاب للفترة 2023-2027. إن أهمية التعليم وتمكين الشباب هما من بين المفاهيم الأخرى التي أبرزتها المبادئ التوجيهية الوطنية. وتكرس الجهود والموارد لتحسين المعايير التعليمية وتعزيز التفكير النقدي والتسامح واحترام التنوع من أجل بناء مجتمعات مرنة يسود فيها استيعاب الجميع والتفاهم على الانقسام وإطلاق الأحكام المسبقة. تستخدم خطة العمل الجديدة نهج المنع والاستجابة وإعادة التأهيل مع التشديد على التعاون فيما بين الوكالات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين للتصدي للإرهاب بفعالية. وما تتضمنه تلك الوثائق هو تعزيز الاعتدال والتعبير السلمي والحوار بين الأديان وثقافة السلام، مع تهيئة بيئة يشعر فيها الأفراد بأنهم يحظون بالاهتمام والتقدير والتشجيع – وهو مفهوم أساسي لحل شامل ومستدام للإرهاب.

ثانيا، إن التزام تايلند بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب يتجاوز حدودنا، إذ نعمل مع شركائنا لتيسير تبادل المعلومات الاستخباراتية وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال قاعدة بيانات I/24-7 المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة I/24-7 المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة التابعة للإنتربول لتحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وردعهم. أما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فنشارك بنشاط في الاجتماعات الوزارية لرابطة أمم

جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية، والمنتدى الإقليمي للرابطة، والفريق العامل المشترك المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية التابع لمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، فضلا عن الاجتماع دون الإقليمي المعني بمكافحة الإرهاب والأمن عبر الوطني. نشارك أيضا بهمة على الصعيد الدولي، بما في ذلك الشبكة العالمية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. إذ تعمل تلك المنابر كمكان مهم للحوار والتنسيق وصياغة استراتيجيات فعالة للتصدي للوجوه المتغيرة للتهديدات الإرهابية.

ثالثا وأخيرا، تعلق تايلند أهمية كبيرة على بناء القدرات. ويشرفنا أن نشارك في تنظيم مختلف برامج وأنشطة مكافحة الإرهاب، وكثير منها مع كيانات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في الفترة من 15 إلى 17 شباط/فبراير، شارك مكتب مجلس الأمن الوطني التابع لنا في استضافة حلقة عمل بشأن أزمات الحكومة بأسرها والاتصالات الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف ومكافحته مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي الشهر التالي، شاركت وزارة خارجية تايلند في تنظيم برنامج تدريبي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التوعية بالانتشار على الصعيد الوطني وتحديد السلع الأساسية. نعتقد أن بناء القدرات لمنع الإرهاب ومكافحته أمر ضروري للتنفيذ الفعال للاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب وللجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ككل.

في الختام، تؤكد تايلند من جديد التزامنا بمنع الإرهاب ومكافحته. وفي ذلك الصدد، نسترشد بدعوة الأمين العام، التي وجهها في وقت سابق من هذا الأسبوع في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب، إلى تهيئة مستقبل خال من الإرهاب. إذن فلنتكاتف ونتشاطر الخبرات ونعمل في تآزر وتضامن لكفالة أن تسفر جهودنا عن نتائج ملموسة وأن نحقق هذا المستقبل. معا، يمكننا التغلب على تحدي الإرهاب وتهديده. معا، يمكننا أن نخلق عالما أكثر أمانا وسلاما وازدهارا للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد أروتشا أولابوبيناغا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يشكل الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب تهديدا يتطور باستمرار. إن انتشار المنظمات الإرهابية في حالات النزاع المسلح وزيادة الهجمات المنسوبة إلى الجماعات اليمينية المتطرفة وجماعات تفوق البيض دليل على طابعها الديناميكي. نتيجة لذلك، يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في عام 2006، عندما اعتمدت الاستراتيجية العالمية (القرار 288/60) (انظر A/60/PV.99). فظواهر من قبيل استخدام الإنترنت للتطرف ونشر خطاب الكراهية، فضلا عن الأصول الرقمية لتمويل الأنشطة الإرهابية، تجبرنا على دراسة الاستراتيجية لضمان أن تظل أداة حالية ومفيدة ترقى إلى مستوى التحديات التي نواجهها اليوم.

مما لا شك فيه أن مواجهة الإرهاب تشكل تحديا عالميا هائلا من حيث السلام والأمن الدوليين، ويتطلب أكبر قدر من التنسيق والتعاون فيما بين الدول، بدعم كامل من الأمم المتحدة. كما أنه يتطلب منا أن نعتمد تعريفا للإرهاب، ولهذا السبب، من الضروري اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية عامة بشأن هذه المسألة.

ونشكر كندا وتونس على عملهما كميسرين مشاركين للاستعراض الثامن للاستراتيجية. مما يؤسف له أن الافتقار إلى المرونة والإرادة السياسية وقف في الطريق، مما حال دون أن يعكس القرار 298/77 استكمالا حقيقيا وموضوعيا للاستراتيجية. ولا يمكن أن تستمر عملية التفاوض تلك في كونها ممارسة محصلتها صفر. مع ذلك، فإن هذا المجال للمناقشة يتيح لنا أيضا أن نقيم ونحلل، بجرعة جيدة من النقد الذاتي، النهج والتدابير التي اتخذت في مكافحة الإرهاب – وهي تدابير انطوت أحيانا على انتهاكات وتجاوزات لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك قانون اللاجئين.

وفي ذلك الصدد، فإن المكسيك مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن المنع أساسي للتصدي لهذه الظاهرة بفعالية وبصورة شاملة. وكما قلنا في مناسبات سابقة، سيتحقق الفوز في المعركة الحقيقية ضد

الإرهاب من خلال التنمية والتعليم وفرص العمل والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وليس بالعنف العسكري والقوة. إن الاحتجاج التعسفي بحق الدفاع عن النفس، الوارد في المادة 51 من الميثاق، في سياق مكافحة الإرهاب أمر غير مقبول ويشكل سوابق خطيرة للمستقبل. ومن الحتمي أن تبذل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بدقة ضمن الحدود التي يقررها القانون الدولي، وبالتالي تجنب إثارة مشاعر الانتقام التي تديم دورات العنف.

ونسلط الضوء أيضا على أهمية قرار مجلس الأمن 2664 (2022)، الذي اتخذه المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/PV.9214)، والذي شاركت فيه المكسيك كعضو منتخب. لقد كان ذلك القرار عامل تغيير جذري في منع الجزاءات، بما في ذلك التدابير التي تتخذها الدول في سياق مكافحة الإرهاب، من إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية. وكانت تلك أولوية بالنسبة للمكسيك وأولوية عملنا عليها لعدة سنوات. لذلك، نرحب بقرار المجلس ذاك، الذي ينطوي على إمكانية إنقاذ الأرواح، حتى في أصعب الظروف.

ومن ناحية أخرى، نكرر التأكيد على أنه من الضروري أن تتضمن التدابير المعتمدة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تحليلا حقيقيا ومتعدد الجوانب للنوع الاجتماعي يشمل

> ”أدوار الرجال والاعتبارات الذكورية واللامساواة الهيكلية بين الجنسين والقوالب النمطية الجنسانية في عمليات تغذية نزعة التطرف والتعبئة والتجنيد“ (A/77/718، الفقرة ٦٢)،

كما يؤكد الأمين العام في أحدث تقرير له. وحقيقة أن الغالبية العظمى ممن يقررون الانضمام إلى المنظمات المتطرفة والذين ينفذون هجمات إرهابية هم من الرجال والشباب تؤكد أنه يجب علينا أن نركز في مناقشاتنا مفاهيم الذكورة والقوالب النمطية الجنسانية، الموجودة في كل المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، تعرب المكسيك عن تقديرها لمنظمات المجتمع المدني التي تدعم جهود المنع. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنكرر الإعراب عن دعمنا وتقديرنا للمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. قبل كل شيء، يؤكد بلدي من جديد التزامه تجاه ضحايا الإرهاب، الذين ليس علينا واجب المساءلة تجاههم فحسب، بل علينا أيضا الالتزام بالسلام الدائم والعدالة على أساس سيادة القانون الكاملة، بغية منع معاناة الأفراد الآخرين في المستقبل.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن أستراليا، أود أن أشكر الممثلين الدائمين لكندا وتونس على تيسيرهما الدؤوب للقرار الهام 298/77 وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على قيادته بشأن مكافحة الإرهاب في منظومة الأمم المتحدة. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبهيئات الاتفاق العالمي لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة على جهودها لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديداً للمجتمعات في جميع أنحاء العالم على الرغم من بعض التطورات الإيجابية منذ الاستعراض السابع للاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب. فالجماعات الإرهابية لا تحترم الحدود الوطنية، ولها إمكانية وصول عالمية من خلال شبكة الإنترنت. وهذا هو السبب في أن التعاون والتآزر المتعددي الأطراف أمران حاسمان لتحقيق أهدافنا في مكافحة الإرهاب وللحفاظ على سلامة مواطنينا. وعندما تم اعتماد الميثاق العالمي لمكافحة الإرهاب لأول مرة قبل 17 عاماً، اجتمع المجتمع الدولي لتنسيق جهد عالمي موحد لمكافحة الإرهاب وإنقاذ الأرواح. وخلال الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، رحبت أستراليا بإدراج صيغة بشأن أهمية حماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب، والاعتراف بأن إجراءاتنا لمكافحة الإرهاب تؤثر سلباً في بعض الأحيان على المجتمعات ذاتها التي تهدف إلى حمايتها. لقد أقررنا، ومن حيث الجوهر، بأن تدابير مكافحة الإرهاب تؤدي في بعض الأحيان إلى تفاقم دوافع التطرف. ورحّبت أستراليا أيضاً بالصياغة المتعلقة بالتحليل الجنساني، معترفة بأن فهم دوافع الإرهاب وآثاره

المتباينة يساعد على جعل البرمجة أكثر فعالية. وفي ذلك الصدد، ترحّب أستراليا بإنشاء قسم حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية في مكتب مكافحة الإرهاب، وتأمل أن يقود هذا القسم إلى اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في جميع أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ورحبت أستراليا بالجهود المبذولة في الاستعراض الثامن لتعزيز أطرنا لفهم الأبعاد الجنسانية للإرهاب والاستجابة لها، بما في ذلك كيف تؤدي مفاهيم الذكورة دوراً في ذلك. وشعرنا بخيبة أمل لأن الجمعية العامة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك.

وترحّب أستراليا بعمل المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. ونرحّب ترحيباً خاصاً بتسليطها الضوء على تضييق حيز المجتمع المدني نتيجة لتدابير مكافحة الإرهاب. ومن وجهة نظر أستراليا التي تؤكدها تجربتنا على الصعيدين المحلي والدولي، يكتسي اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره بالغ الأهمية لمنع التطرف العنيف منعاً فعالاً. يتمتع المجتمع المدني بأفضل نظرة ثاقبة للديناميات المحلية وأفضل الحلول المصممة خصيصاً للمجتمعات المحلية.

وتتشاطر أستراليا الاقتناع بأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة وفعالة وكفؤة وتشاورية. ونرحّب بجهود مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لوضع سياسات استراتيجية وتعزيز الرصد والتقييم. وتتطلع أستراليا إلى وضع إطار معتمد على النتائج يمكن استخدامه على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الجهات المعنية على إجراء تقييم شامل لتنفيذ الاستراتيجية، لا سيما ونحن نقترب من الذكرى السنوية العشرين لإنشائها.

وكانت أستراليا تود أن ترى إشرافاً مستقلاً على إدماج سيادة القانون وحقوق الإنسان ونوع الجنس بوصفها عناصر شاملة في جميع أعمال الأمم المتحدة. وشعرنا بخيبة أمل لأنّ توافق الآراء قد عُرقل بشأن ذلك. وتتطلع أستراليا إلى إجراء الاستعراض التاسع للاستراتيجية في غضون ثلاث سنوات، وتأمل أن تتمكن الجمعية العامة من وضع استجابة مجدية للتهديد الإرهابي السريع التطور.

السيدة هيلير (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): كان مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثالث لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب بمثابة تذكرة حسنة التوقيت بأن الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تحديين جماعيين يتطلبان تصميماً موحّداً وعملاً منسّقاً دائماً من جانب الدول الأعضاء. ولكنه كان أيضاً فرصة للاستماع مباشرة إلى الدول غير الأعضاء الحاضرة في القاعة. وقد جلب الحضور المرحّب به للغاية من ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وجهات نظر قيمة وخبرة موضوعية وأدوات عملية لهذه المحادثة المشتركة. إن توفير مساحة لأعضاء المجتمع المدني لإخبارنا بما يرونه وللمساعدة في إرشاد أفضل الممارسات العالمية هو بالضبط سبب أهمية هذه المنتديات.

وبالمثل، كان هذا الأسبوع فرصة حيوية للاستماع إلى أصوات ضحايا الإرهاب وإعلائها. وقد أعادت هذه المناقشات التأكيد على أهمية اتباع نهج شامل يشمل المجتمع بأسره لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يحمي حقوق الإنسان ويعززها ويراعي المنظور الجنساني. لقد استمعنا إلى وجهات نظر متنوعة حول الطرق التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها حشد الجهود لمنع التطرف من خلال التدخل المبكر والمشاركة. وتلك المنظورات بالتحديد هي التي ينبغي أن تساعد في إرشاد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي هي بمثابة دعوة إلى العمل – خريطة طريق مشتركة لتحديد ومكافحة التحديات التي نواجهها.

ونرحّب باعتماد الاستعراض الثامن للاستراتيجية بتوافق الآراء (القرار 298/77)، ونشكر كندا وتونس على قيادتهما وجهودهما الدؤوبة خلال هذه العملية ونشيد بهما. ونسلّم بأن نص القرار يمثل حلاً توفيقياً للعديد من الدول. وبينما تسترشد البلدان بمنظوراتها وتجاربها الفريدة – ونقوى بها جماعياً نتيجة لذلك – فإننا نعلم أيضاً أن الإرهاب يتجاوز الحدود. وكما سمعنا كثيراً هذا الأسبوع، بل وفي الأشهر السابقة التي نعمل فيها على استعراض الاستراتيجية، فإن مشهد الإرهاب العالمي يتطور بسرعة، وكذلك يجب أن يتطور نهجنا.

ولكي تكون الاستراتيجية فعالة في توجيه أعمالنا، يجب أن تكون طموحة وشاملة وأن تجسّد الطبيعة المتغيرة للإرهاب والتطرف العنيف. ويجب عليها أيضاً أن تعزز حقوق من نسعى إلى حمايتهم وأن تدافع عنها. ولئن كانت المناقشة والنقاش القويان بشأن تلك المسائل أمرين صحيين، فإنهما لا يمكن أن يكونا على حساب تضامننا وتصميمنا المشترك. لا يمكننا أن نتراجع أمام أولئك الذين يسعون إلى استغلال نقاط الضعف المجتمعية والتسبب في الأذى لمواطنينا. وتعرف نيوزيلندا بشكل مباشر، بوصفها أحد البلدان العديدة التي عانت مباشرة من الآثار المدمرة للإرهاب، أن عملنا هنا ليس افتراضياً.

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وثيقة قابلة للتعديل، وينبغي أن تستمر هذه المناقشة وستظل مستمرة، ولكن اليوم هو فرصة لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله – ويجب علينا ذلك.

السيد الشحي (عُمان): يطيب لي في مستهلّ بياني نيابة عن وفد سلطنة عُمان أن أتقدّم بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على التقرير المعروض علينا اليوم والوارد في الوثيقة A/77/718 بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعلى جهوده المبذولة نحو تعزيز أداء منظمة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. ولا تفوتني الفرصة لكي أشيد بالدور المحوري والهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ممثلاً بسعادة السفير فلاديمير فورونكوف، على الجهود المبذولة لرفع قدرات الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة السيد روبرت راي المندوب الدائم لكندا وسعادة السيد طارق الأدب المندوب الدائم لتونس على جهودهما المتفانية في قيادة المشاورات حول اتخاذ القرار 298/77 المعروض أمامنا اليوم.

تتبنى سلطنة عُمان سياسة ثابتة تدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، مهما كانت مسبباته ومبرراته، والتزاماً من سلطنة عُمان بأهداف وميثاق الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين، فقد عمدت البلد إلى اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بالمساهمة للتصدي لخطر الإرهاب من خلال استحداث منظومة تكفل التعاطي بفاعلية مع هذا الخطر في جميع الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني. في هذا الشأن، أصدرت سلطنة عُمان استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب والتي تم فيها وضع أطر وأسس منهجية علمية وعملية لمكافحة الإرهاب وتمويله، بما ينسجم مع استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المجرّمة للتطرف والإرهاب.

وفي الجانب الإعلامي، اتبعت سلطنة عُمان سياسة إعلامية وقائية لتحصين المجتمع من بواعث التطرف والتشدد الذي يقود إلى الإرهاب، وذلك بترسيخ قيم التسامح والوئام والوحدة والتقارب بين أفراده والبعد عن إثارة النعرات الطائفية وخطاب الكراهية في كافة الأدوات المحلية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي في تناول الأخبار، لا سيما المتعلقة منها بالنزاعات الأهلية والطائفية في بعض دول المنطقة، والبعد عن التهويل والمبالغات، باعتبار أن ما يحصل في تلك الدول إنما هو شأن داخلي سياسي وليس طائفياً.

تؤمن سلطنة عُمان بأن مكافحة الإرهاب تبدأ من خلال السعي لرفع مشاعر الظلم التي يشعر بها بعض الأفراد لعدم تحقيق العدالة الدولية، لذا فإنها تناشد المجتمع الدولي لإنهاء الحروب والصراعات السياسية، وترى سلطنة عُمان أن استمرار هذه الحروب من شأنه إذكاء الفكر المتطرف في أوساط المتشددين فكرياً، كما يدعو بلدي إلى ضرورة احترام المقدسات وعدم المساس بها تحت أي مسميات أو مبررات.

في الختام، تؤكد سلطنة عُمان على أن الإرهاب مشكلة دولية لا يمكن التصدي لها إلا بالتعاون الدولي البنّاء، من خلال مفهوم شمولي يتمثل في قطع المبررات التي تستغلّها الجماعات المتطرفة لتجنيد عناصر جديدة لها، لذلك فإن العمل على حل الصراعات السياسية والأزمات الدولية وتحقيق العدالة الدولية دونما انتقائية، واحترام قيم التسامح والتعايش، ومكافحة خطابات الكراهية والتطرف، ربما تكون من أنجع الطرق لإنهاء هذا الخطر الداهم، لا سيما في ظل

سعي هذه التنظيمات لتطوير إمكانياتها في مجال الحروب الإلكترونية والبيولوجية واستخدام الطائرات المسيرة.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحّب باعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء (القرار 298/77). كما نشكر السفيرين راي ممثل كندا والأدب ممثل تونس وفريقيهما على المشاركة في تيسير عملية التفاوض الصعبة والهامة هذه.

عندما اعتُمدت الاستراتيجية في عام 2006 (القرار 288/60، بدا مشهد مكافحة الإرهاب مختلفاً جداً. واليوم، أصبح التهديد أكثر انتشاراً من أي وقت مضى من الناحيتين الإيديولوجية والجغرافية. ولا تزال فروع تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام والمنتسبين إليهما قادرة على الصمود وعاقدة العزم، لا سيما في أفريقيا وأفغانستان. إننا نرى الإرهابيين يستخدمون التكنولوجيا الجديدة والناشئة، مثل الطائرات المسيّرة، والذكاء الاصطناعي، والاتصالات المشفرة، لتغذية نزعة التطرف عند المجندين الجدد لارتكاب العنف والأعمال الإرهابية.

ويجب أن نواصل جهودنا الجماعية لمواصلة الضغط الفعال لمكافحة الإرهاب ضد أولئك الخصوم. ومن خلال هذا التحديث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يمكننا مواكبة التهديد المتطور. كانت المفاوضات مشحونة، ولكن كان من الأهمية بمكان أن نحافظ على نص قوي بشأن الدور الهام للمجتمع المدني والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في القرار.

ويسرّنا أيضاً أن نرى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تقرّ بتقرير الأمين العام عن الهجمات الإرهابية على أساس كراهية الأجانب والعنصرية وأشكال أخرى من التعصب، أو باسم الدين أو المعتقد (A/77/266) – أو ما تشير إليه الولايات المتحدة بأنه تطرف عنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. إن الاستراتيجية واضحة في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وفي الدعوة إلى خطر العنف بدافع من التحيزات الدينية. ونشدد على أهمية إجراء بحوث متأنية بشأن تلك الظواهر ونهج يشمل المجتمع بأسره، بما في ذلك في مجال الوقاية.

ونرحب بالنداءات العديدة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء لمضاعفة جهودها لإعادة مواطنيها من شمال شرق سورية. وعلى هذا النحو، فإننا نؤيد بقوة النص المحدث في الاستراتيجية الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، ومحاكمتهم عند الاقتضاء. والولايات المتحدة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها على تلك الجبهة. وكما قال الأمين العام خلال زيارته لمخيم جدة –1 في آذار/مارس، "يجب أن نمنع تركة اقتتال الأمس من تأجيج صراع الغد".

ونشعر بخيبة أمل لأن القرار لم يستكمل ليشمل تركيزاً أكثر أهمية على أحد أكثر التحديات الناشئة إلحاحاً مما نتعامل معه جميعاً على الصعيد العالمي – التهديد الناجم عن استخدام منظومات الطائرات المسيّرة لأغراض إرهابية. ويجب أن نكون يقظين في مكافحة استخدام الإرهابيين لتلك التكنولوجيا. وقد رأينا إرهابيين ينفذون هجمات باستخدام منظومات مسيّرات، بما في ذلك ضد البنى التحتية الحيوية، وكذلك لأغراض الدعاية والمراقبة.

ويجب أن نواصل تعزيز الشفافية والمساءلة والرصد والتقييم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من قبل كيانات الأمم المتحدة. ونتطلع إلى عام 2026، عندما نجتمع مرة أخرى للاحتفال بمرور 20 عاماً على الاعتماد الأولي للاستراتيجية. وسنقدم شرحاً إضافياً مفصلاً للموقف تسجيلاً للموقف.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الميسرين ممثلي كندا وتونس على نهجهما الممتاز والتعاوني طوال الاستعراض نصف السنوي الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. لقد كانت عملية مفاوضات طويلة ومعقدة، أدت بنا إلى اتخاذ القرار 298/77 هنا اليوم.

قبل أيام فقط، دخل إرهابيان فلسطينيان مطعماً في محطة وقود في الضفة الغربية وفتحا النار على رواد المطعم الإسرائيليين الأبرياء. وفي ذلك العمل الإرهابي الوحشي، قتل أربعة إسرائيليين بدم بارد بينما

جرح أربعة آخرون. ومن المفجع أن ذلك الهجوم المروع لم يكن حدثاً منفرداً. وفي الأشهر الستة الماضية وحدها، قتل إرهابيون فلسطينيون 28 إسرائيلياً وارتكب أكثر من 150 هجوماً إرهابياً فلسطينياً. وفي الوقت نفسه، فإن الإرهاب الإيراني الذي ترعاه الدولة يواصل تمويل وتسليح وتدريب الجيوش الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة. إن أفعال إيران، من حزب الله في لبنان والجهاد الإسلامي في غزة إلى الحوثيين في اليمن، مسؤولة عن الموت والمعاناة وزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

لقد واجه الإسرائيليون واليهود، من قبل تأسيس إسرائيل بفترة طويلة وحتى يومنا هذا، وما زالوا يواجهون أعمال إرهاب وعنف لا هوادة فيها. وأزهقت آلاف الأرواح، وجرح عشرات الآلاف، وتضرر مئات الآلاف بشكل مأساوي. وفي إسرائيل، من الصعب عليك أن تجد حتى شخصاً واحداً لا يعرف شخصاً قُتل أو أصيب في هجوم إرهابي. سواء كان أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو المعارف، فإن الإرهاب هو حقيقة يواجهها كل إسرائيلي.

لقد أوضحت إسرائيل دائماً بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يوجد مبرر للإرهاب – ومهما كانت الأعذار الواهية التي تقدمها المنظمات الإرهابية لتبرير أعمالها، فينبغي ألا تحظى بأي تأييد من أعضاء هذه الهيئة. شهد هذا العام ارتفاعاً لا في الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين وحسب بل أيضاً ضد اليهود في جميع أنحاء العالم. وتتكاثر الهجمات المعادية للسامية بسرعة فائقة. ويجد الإرهابيون والمتعصبون سبلاً جديدة دائماً لتوسيع نطاق خططهم البغيضة والمدمرة. ويجب أن نبقى سابقين للحدث.

قبل يومين، يوم الثلاثاء، استضافت إسرائيل حدثاً جانبياً، إلى جانب المؤتمر اليهودي العالمي، سلط الضوء على ظاهرة التطرف عبر الإنترنت الذي يتحول إلى إرهاب خارج الإنترنت وأهمية التعاون العالمي بين جميع القطاعات – الحكومة وشركات وسائل التواصل الاجتماعي والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية – لمعالجة كل ممارسة شنيعة كمجموعة. إن واقع الإرهاب المفجع الذي تواجهه إسرائيل قد عزز وصقل استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب. الحاجة هي أم الاختراع، وبالنسبة لإسرائيل، فإن خبرتنا في مكافحة الإرهاب تنقذ الأرواح كل يوم.

وكما نعلم جميعاً، فإن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تعرف حدوداً. إنه تهديد اعتادت كل دولة عضو على مكافحته بشكل مأساوي. وهنا في الأمم المتحدة، قلب الساحة الدولية، فإن أفضل طريقة لمكافحة التهديدات العالمية هي من خلال أن يشاطر بعضنا خبراتنا وأفضل ممارساتنا ومعرفتنا مع بعضنا الآخر – وهو أمر تلتزم إسرائيل دائماً التزاماً صادقاً بالقيام به، لا سيما في مجال استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وتقوم إسرائيل بذلك على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال تعاوننا مع مختلف هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية التي تركز على مكافحة الإرهاب، وأيضاً على الصعيد الثنائي، من خلال بناء القدرات والتدريب وتبادل المعلومات والاستخبارات والحوارات المهنية.

ويسرّ إسرائيل سروراً كثيراً أن الاستراتيجية العالمية نصف السنوية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قد اعتمدت بتوافق الآراء، لأنها توفر للمجتمع الدولي أدوات لا تقدر بثمن للدفاع عن أنفسنا من التهديد المستمر للإرهاب. بيد أن هناك مسألة حاسمة واحدة لا تحظى للأسف بالتركيز الذي تستحقه. وأشير إلى موضوع التحريض عبر منصات التواصل الاجتماعي، وخاصة بين الأطفال. إن تحريض الأطفال على ارتكاب أعمال إرهابية يعرضهم لخطر مباشر. ويمكن التأثير على الأطفال بسهولة، بوصفهم فئة ضعيفة بشكل خاص، ويتأثرون بمحيطهم تأثراً شديداً، مما يجعلهم هدفاً جذاباً بشكل خاص للتحريض على الإرهاب.

وللأسف الشديد، يمكننا أن نشهد الآثار الرهيبة للتحريض وغسل أدمغة العقول الشابة في منطقتنا. والأطفال الفلسطينيون الذين غُسلت أدمغتهم لارتكاب جرائم القتل يلجؤون بشكل متزايد إلى الجهاد ويحملون السلاح ضد الإسرائيليين الأبرياء. إن عدد الهجمات التي يرتكبها أطفال فلسطينيون – بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 13 عاماً – آخذ في الازدياد. وهذه الظاهرة المرعبة لا تحدث في فراغ؛ إنها نتيجة تحريض

سافر دبرته السلطة الفلسطينية والجماعتان الإرهابيتان الفلسطينيتان حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. ولا بد من وضع حد لذلك التحريض. واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أداة قيّمة للمجتمع الدولي، ولكنها تفشل في التصدي على النحو الواجب لخطر التحريض المتزايد، لا سيما بين الأطفال. ويجب ألا يتعلم اليافعون الكراهية، فمكافحة التحريض على الإرهاب أمر أساسي لضمان مستقبل أكثر أماناً للجميع.

وترحّب إسرائيل بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وتعتبر نفسها شريكاً كاملاً في تلك الجهود. غير أننا شعرنا بخيبة أمل شديدة لرؤية الفقرة الثالثة والأربعين من الديباجة تُدرج مرة أخرى في القرار 298/77 يجب أن يكون القرار بشأن الاستراتيجية بمثابة بوصلة للنضال العالمي ضد الإرهاب. ومن العناصر الأساسية لمكافحة الإرهاب بفعالية اعتماد نهج عدم وجود أعذار وعدم التسامح مطلقاً في مكافحة الإرهاب. والفقرة الثالثة والأربعون من الديباجة تفعل العكس تماماً. فهي بمثابة وسيلة لتبرير بعض الأعمال الإرهابية والقتل الوحشي للمدنيين الأبرياء، في حين أنه ينبغي في الواقع إدانة تلك الأعمال إدانة صريحة، بغض النظر عن السياق. ولذلك تنأى إسرائيل بنفسها عن الفقرة الثالثة والأربعين من الديباجة.

السيدة إيت (كمبوديا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يقدر وفد بلدي تقديراً عالياً عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصدي للإرهاب من خلال تنشيط تعددية الأطراف والتعاون المؤسسي. ونحن ممتنون لممثلي كندا وتونس، السفير بوب راي والسفير طارق الأدب، على التوالي، ولفريقيهما على جهودهم الدؤوبة للمشاركة في تيسير الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مما أدى إلى اعتماد القرار 298/77 بتوافق الآراء.

وبغض النظر عن حقيقة أن الخلافات لا تزال قائمة حول تعريف ما يشكل الإرهاب وكيفية التصدي له، فإن وجودنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى يجسّد إحساساً بالوحدة والتفاهم المشترك بشأن ضرورة تضافر الجهود للتصدي لخطر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح لنا أن تنشيط تعددية الأطراف والتعاون المؤسسي هو السبيل الوحيد لضمان استجابة جيدة التنسيق وشاملة لخطر الإرهاب وازدياده. ذلك لأن الإرهاب، كما أشار السفير راي وآخرون عن حق، يشكل تحدياً عالمياً يؤثر على جميع الدول في جميع أنحاء العالم، بطريقة أو بأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر. وهو يتطلب مشاركة نشطة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتطلب ذلك تبادل أفضل الممارسات والمعلومات، فضلاً عن تقديم الدعم لسد الفجوة في القدرات. والأهم من ذلك، أنه يتطلب التزاماً سياسياً قوياً وتعاطفاً ليكون فعالاً. وهنا، أود أن أنوّه بأهمية الدور التنسيقي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظومة الأمم المتحدة.

لم تكن كمبوديا هدفاً لهجوم إرهابي، ومع ذلك تظل حكومة بلدي متيقظة واتخذت العديد من الخطوات لمكافحة الإرهاب بغية الإسهام في السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وقد تعاونت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في كمبوديا بنشاط مع جميع الأطراف والشركاء من خلال منابر مختلفة في مكافحة الإرهاب ولمنع استخدام كمبوديا في ارتكاب أنشطة إرهابية في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، عززنا مراقبة حدودنا وأمن طيراننا بنظام حديث لحرس الحدود وعززنا قدرتنا على تقديم المعلومات المتقدمة عن المسافرين. وخلال العقد الماضي، نسقت لجنتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب وشاركت في أكثر من 300 دورة تدريبية وحلقة عمل بشأن منع الإرهاب ومكافحته. ومع التركيز على الوقاية، تواصل كمبوديا العمل مع الشركاء لتحسين قدراتنا الجماعية في العصر الرقمي وفي عصر الذكاء الاصطناعي هذا، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد عزم كمبوديا الثابت على دعم الجهود المتعددة الأطراف، من خلال التطبيق المتوازن للركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف ومكافحة ذلك التهديد العالمي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى كندا وتونس على قيادتهما الفعالة في ضمان تحديث

بتوافق الآراء لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ما سيساعد جميع أعضاء الأمم المتحدة على التصدي بشكل أفضل لخطر الإرهاب المتطور.

إن اعتماد الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية (القرار 298/77 يؤكد من جديد مرة أخرى أن جميع الأعضاء يعتبرون الإرهاب تهديداً حقيقياً وأنهم مستعدون للعمل معاً لمحاربته سوياً. ونقدر عمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن في التحقق من التقدم المحرز في تنفيذ تلك الوثيقة الهامة من جانب الدول الأعضاء. فهذا يعني إعطاء كل ركيزة من الركائز الأربع وزناً متساوياً ومضاعفة جهودنا لتنفيذها. وهذا كله مشجع جداً. وبالنسبة لبلدي، تكتسي الدعامة الرابعة أهمية حيوية. فيجب أن تكون سيادة القانون وحقوق الإنسان عماد مكافحة الإرهاب. وهذا هو السبب في أن انتهاك حقوق الإنسان باسم حماية حقوق الإنسان مهزلة. إنها أضمن طريقة لتقويض ثقة الناس في كفاحنا ضد الإرهاب. ويجب أن تبني مكافحة الإرهاب بديلاً للممارسات الأيديولوجية الإرهابية. ولا يمكن القيام بذلك إلا إذا كنا القدوة. فالكلام وحده لا يكفي. ويجب أن نتمسك بسيادة القانون في جميع الأوقات لضمان مراعاة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة وتعزيز المؤسسات.

ونؤيد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب تأييداً قوياً ونظل ملتزمين التزاماً كاملاً بتنفيذ التشريعات اللازمة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي. وقد اعتمدنا استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، مع الامتثال الكامل للقانون الدولي. لم تشهد ألبانيا هجمات إرهابية على أراضيها، ولكن كان علينا أن نتعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين عاملناهم بوصفهم تهديداً خطيراً. وقد اعتمدنا تدابير وسياسات للعودة الكريمة للمقاتلين الأجانب وأسرهم، ولا سيما الأطفال. وقدمنا إلى العدالة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ووضعنا سياسات لإعادة إدماجهم في المجتمع. ونأمل أن تحذو البلدان الأخرى حذونا.

إن الوقاية والمشاركة مع المجتمع المدني هما في صميم استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ولهذا السبب نشعر ببالغ القلق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني للاضطلاع بدوره الحيوي في هذه المعركة وجميع المعارك الأخرى. ويجب علينا أيضاً أن نتأكد من أن استراتيجياتنا تتضمن البعد الجنساني. ويؤيد بلدي تأييداً تاماً الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية ويشيد بالعمل الرائع الذي قامت به جميع الأطراف الفاعلة المعنية لتجديد التزامنا بالجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب وتحديد مجالات جديدة لتعزيز تنسيقنا في السنوات المقبلة.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية في وقت سابق اليوم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.80).

وأود أيضاً أن أشكر الميسرين المشاركين للاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الممثل الدائم لتونس السفير طارق الأدب، والممثل الدائم لكندا السفير بوب راي، على قيادة هذه العملية البالغة الأهمية.

ولطالما كانت باكستان في طليعة الكفاح الدولي ضد الإرهاب وقدمت تضحيات لا حصر لها تزيد عن أرواح 000 80 شخص. ولأكثر من عقد من الزمان، عانت باكستان أكثر من غيرها بسبب الإرهاب ولا تزال تواجه الجماعات الإرهابية التي يمدّها خصومنا بالأموال والعتاد. ولا يزال المفسدون في منطقتنا يستهدفوننا، بما في ذلك من خلال دعم الهجمات التي خططت لها ودبرتها حركة طالبان باكستان وجماعات داعش والبلوشستانيين المسلحة. تمتلك باكستان القدرة والإرادة لاستخدام جميع الوسائل اللازمة لدحر ذلك الإرهاب الذي ترعاه جهات خارجية.

وترحب باكستان باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء، على النحو الوارد في القرار 298/77، على الرغم من الاختلافات والخلافات. ونأمل أن يساعد اتخاذ القرار في زيادة تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكذلك نحو تنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية

لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة. وتتمثل مسؤوليتنا الأولى والأهم في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، ويتحتم على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يعالج حالات النزاعات الطويلة الأمد التي لم تحل، والاحتلال الأجنبي، والحرمان من الحق في تقرير المصير. وهناك حملة مستمرة لتصوير الكفاح من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني على أنه إرهاب من أجل تبرير اضطهاد الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ومن الضروري احترام الركيزة الرابعة من الاستراتيجية وتعريف الإرهاب بوضوح وتمييزه عن النضالات المشروعة من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير. ونرحّب بإعادة تأكيد التزامنا باتخاذ تدابير لحل النزاعات التي طال أمدها والاحتلال الأجنبي، فضلاً عن مواجهة القمع، بغية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب الدولي.

ويتمثل أحد أهم أدوار استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في الحفاظ على أهمية الاستراتيجية ومعاصرتها في ضوء التهديدات الجديدة والناشئة من أجل عكس الاتجاهات المتطورة للإرهاب الدولي وأخذها في الاعتبار. واليوم، يتمثل أحد أكثر الاتجاهات الناشئة إثارة للقلق في الإرهاب العالمي في شكل هجمات إرهابية على أساس العنصرية أو كراهية الأجانب أو التعصب أو كراهية الإسلام أو غير ذلك من أشكال التعصب من جانب الجماعات العنيفة والقومية والمتعصبة واليمينية المتطرفة وأمثالها من الجماعات والمنظرين.

ومما يؤسف له أن الاستعراض الثامن لم يجسّد مختلف المقترحات الهامة التي بادرت بها منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تهدف إلى التصدي لتلك التهديدات في ضوء التطورات الأخيرة. وقدمت باكستان، إلى جانب منظمة المؤتمر الإسلامي، مقترحات مختلفة، بما في ذلك إدانة أعمال العناصر اليمينية العنصرية والفاشية والمتطرفة للتحريض على العنف والإرهاب ضد المسلمين من خلال التدنيس المتعمد للمساجد وحرق القرآن الكريم. وبروح تحقيق توافق الآراء، أظهرت مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، بما فيها باكستان، أقصى قدر من المرونة والحلول التوفيقية لمعالجة بعض الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء، ولكن دون أي نجاح. وللأسف، لم تجد هذه الشواغل طريقها إلى نص القرار وذلك على حساب جميع الحاضرين اليوم.

ونشدد أيضاً على الأثر السلبي لأعمال الكراهية هذه التي تعزز كراهية الإسلام والمشاعر المعادية للأقليات والروايات المعادية للمهاجرين. غير أن تلك المقترحات التي بادرت بها أكبر كتلة تفاوضية قد هُمشت تماماً. وهذا التهميش لا يخيب آمالنا فحسب، بل يثير أيضاً سؤالاً خطيراً جداً عن نهج الانتقاء في وضع الصيغة النهائية للنص. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن فشلنا في إدانة أعمال التحريض والكراهية هذه يبعث برسالة واضحة مفادها أنه سيتم التسامح مع الإرهاب ضد المسلمين. ولن يأتي ذلك الاستبعاد من دون ثمن، لأنه سيكون أداة دعاية للذين لا يرغبون في رؤية السلام والوئام بين المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

كما تشعر باكستان بخيبة أمل كبيرة لأن الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لم يعترف باليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام الذي تم تحديده من خلال القرار 254/76 بتوافق الآراء. ورفض إدراج تلك الإشارة وغيرها من مقترحات منظمة المؤتمر الإسلامي، مع مراعاة طلبات فرادى الدول الأعضاء بإدراج أحداث لم توافق جميع الدول الأعضاء على محتواها ولم تؤيدها، هو مثال تقليدي على ذلك النهج التمييزي والمتحيز. إنه يدل على إدامة التصور الذي يشوه سمعة المسلمين. وترفض باكستان رفضاً قاطعاً ذلك الوصم وستواصل جهودها لتحدي ذلك المنظور المعيب. ونأمل أن يستعرض تقرير الأمين العام تلك التهديدات الجديدة والناشئة استعراضاً شاملاً.

وما فتئت باكستان تدعو وستواصل الدعوة إلى إجراء التغييرات اللازمة في الهيكل العالمي لمكافحة الإرهاب ونظام جزاءات مجلس الأمن من أجل وضع حد لوصم أتباع ديانات معينة، وكذلك لتوسيع نطاق هذه التدابير ضد التهديدات الجديدة والناشئة، بما في ذلك على أساس العنصرية وكره الأجانب والتعصب وكراهية الإسلام أو غير ذلك من أشكال التعصب. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تكون نظم جزاءات مجلس الأمن أدوات كليلة ولا تسهم إلا قليلاً في احتواء التهديد

الإرهابي، ناهيكم عن عكس مساره. وينبغي استعراضها وجعلها أكثر إنصافاً وعدلاً وشفافية.

ويجب علينا أيضاً أن نتصدّى للأدوات الجديدة للإرهاب، لا سيما في ميدان الفضاء الإلكتروني. إن العملات المشفرة وتجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت والتحريض على العنف والتشهير، وهي أمور سمعناها للتو هنا أيضاً، هي بعض الأشياء التي يجب ذكرها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنشئ لجنة تقودها الدول الأعضاء يمكنها أن تشرف على التنفيذ المتوازن لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وهو أمر هام أيضاً للشفافية والإنصاف ولتمثيل مجموعة متنوعة من الآراء في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا الجمع. ولا تزال باكستان ملتزمة بمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي وتدعو جميع الدول إلى التكاتف للقضاء على ذلك الخطر. يمكننا معاً، من خلال الجهود الجماعية والنهج الشامل، أن نخلق عالماً أكثر أمناً وسلامة.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أودّ أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة العامة، وأن أعرب أيضاً عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/77/266، في إطار البند 121 من جدول الأعمال، "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب". كما تعرب ترينيداد وتوباغو أيضاً عن تقديرها للممثلين الدائمين لكندا وتونس على قيادتهما الحكيمة في تيسير مناقشاتنا بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وترى ترينيداد وتوباغو في هذه المناقشة وسيلة لزيادة تعزيز استجابة المجتمع الدولي لآفة الإرهاب والتطرف العنيف الخبيثة التي تهدد قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والتسامح واحترام كرامة الإنسان، بينما تزعزع الأمن الإقليمي والدولي.

وإذ نعتمد الاستعراض الثامن الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77)، ستيسر مداولات اليوم تعميق التزامنا المشترك بتعزيز الإطار العالمي للأمن الجماعي الذي سيكون مخلصاً لتطلعاتنا إلى السلام والأمن الدوليين، المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، تؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد دعمها لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بوصفها دعامة هامة لجهود المجتمع الدولي لمواجهة وصد الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي ذلك الصدد، ينشئ قانون ترينيداد وتوباغو لمكافحة الإرهاب، في جملة أمور، هيكلاً قانونياً قوياً يجسّد نهجاً يشمل الحكومة بأسرها. وهو يشمل تدابير للملاحقة الجنائية لمكافحة تمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات والاستخبارات والأدلة، وإنفاذ الجزاءات المالية المستهدفة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، تواصل ترينيداد وتوباغو، من خلال استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب الدولي من خلال تعميق تعاوننا مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك داخل المنطقة من خلال استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب. وتنبع هذه الاستراتيجية من إيماننا الراسخ بأن شعبنا هو أعظم ما نملك، بما في ذلك نساؤنا وفتياتنا. لذلك يعتمد تصميمنا على ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب على ضمان سلامة وأمن الدولة، بما في ذلك سلامة وأمن سكانها، وإقامة مجتمع عادل وسلمي. وفي ذلك الصدد، ترحب ترينيداد وتوباغو بالدعم المستمر الذي يقدمه شركاؤنا في التنمية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في رصد وتعزيز وتيسير تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

ونرحّب ترحيباً خاصاً بالتركيز المتجدد للاستعراض على بناء القدرة لإعادة ضحايا المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ومع ذلك، فإن تهديد الإرهاب الدولي وأساليبه في حالة تطور دائم. ويبدو مشهد التهديد أكثر غموضاً بسبب المجموعة الواسعة من الأيديولوجيات العنيفة والراديكالية والعنصرية، والانتشار الناشئ للجهات الفاعلة المنفردة المتطرفة وإساءة استخدام التقنيات الناشئة، وكلها أدت إلى زيادة عدم القدرة على التنبؤ، مما يجعل اكتشاف الأحداث الإرهابية المخطط لها ومكافحتها أكثر صعوبة.

وبالنسبة للدول الصغيرة النامية مثل ترينيداد وتوباغو، تشكل تلك التحديات الجديدة والمباشرة والأكثر تعقيداً للسلام والأمن تهديدات خطيرة لنجاح جهودنا وتتطلب خبرة كبيرة وتكنولوجيا وبنية تحتية لاعتراضها ومنعها بشكل فعال. لذلك نشجّع بقوة على تقديم المزيد من المساعدة التقنية لدعم السلطات الوطنية في بناء القدرات، ولا سيما في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، يجب أن يؤكّد نطاق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على الطبيعة المتعددة الأبعاد للتهديد نفسه. وينبغي أن يشمل المزيد من التركيز والتحليل، فضلاً عن برامج الدعم والمساعدات، منظورات تعالج الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية السلبية التي تتلاقى في ظل ظروف الفقر والأزمات الإنسانية والعنف التي تؤدي إلى التطرف العنيف.

ختاماً، إن الإرهاب الدولي لا يحترم الحدود الإقليمية أو العرق أو السن أو نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية. ويجب أن نعمل معاً بدأب لتخليص المجتمع الدولي من أعمال الإرهاب وانتشار التطرف العنيف والتعصب وكراهية الأجانب. ولتلك الأسباب، تؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد التزامها القاطع باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بوصفها جهداً تعاونياً متعدد الأبعاد لجميع الدول من أجل السلام والأمن الوطنيين والإقليميين والدوليين. ويمكننا بدعم من إرادتنا الدولية الموحدة، بل ويجب علينا، أن ننتصر.

السيد هولم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي مكتب رئيس الجمعية العامة والممثلين الدائمين لكندا وتونس، فضلا عن فريقيهما، على جهودهم الدؤوبة خلال عملية التفاوض التي دامت شهرا بشأن القرار 298/77 ويعرب وفد بلدي عن تهانيه على اعتماد تلك الوثيقة بتوافق الآراء مرة أخرى، وهو إنجاز يدل على الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي لمكافحة ومنع الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم.

ويتيح استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فرصة طيبة لتقييم التطورات والإنجازات والتحديات التي تواجه جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد نظرت النرويج في التطورات الرئيسية التالية منذ الاستعراض الأخير: المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الإرهاب، الذي عقد في ملقة، بإسبانيا، في أيار/مايو 2022، فضلا عن الوثيقة الختامية للمؤتمر وحلقة عمل المجتمع المدني؛ والاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، الذي عقد في مومباي ونيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وأسفر عن إعلان دلهي، بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية؛ واتخاذ قرار مجلس الأمن 2664 (2022)، الذي شاركت النرويج في تقديمه وصوتت مؤيدة له (S/PV.9214)، بصفتها عضوا في مجلس الأمن في عام 2022.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات الهامة، شهدنا اتجاهات ناشئة مثيرة للقلق. فأفريقيا الآن هي القارة الأكثر تضررا من الإرهاب. وقد استغلت الجماعات التابعة لتنظيم داعش وتنظيم القاعدة بشكل استراتيجي النزاعات المسلحة وضعف الحكم والمظالم المحلية لزرع نزعة التطرف والتجنيد. وعلاوة على ذلك، كان لتدابير مكافحة الإرهاب، في بعض السياقات، آثار خطيرة على حقوق الإنسان. فعلى مدى العقدين الماضيين، وفي غياب تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب، اتخذت بعض الحكومات تدابير لمكافحة الإرهاب تنتهك مجموعة واسعة من الحقوق، وتستخدم أحيانا لاستهداف المعارضة السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الحيز المدني. كما كان لبعض تدابير مكافحة الإرهاب عواقب سلبية غير مقصودة على الأعمال البشرية، مما أثر على حصول الفئات الضعيفة من الناس على المساعدة الإنسانية والحماية التي تشتد حاجتها إليها. بيد أن القرار 2664 (2022) أداة هامة لمعالجة تلك المسألة.

وخلاصة القول، يجب أن نعترف بما يواجهه المجتمع الدولي – وهو تهديد لا يستطيع تعريفه وليست له معايير نجاح واضحة ويستغل في بعض السياقات لتبرير تدابير قمعية. وذلك يؤدي إلى نتائج عكسية للجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يكون من مصلحة جميع الدول الأعضاء التصدي لتلك التحديات.

ولا يمكن للاستراتيجية أن تكون أداة جيدة للدول الأعضاء والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنعه إلا عندما يكون التنفيذ متوازنا عبر جميع الركائز الأربع.

وفي ذلك الصدد، يجب أن تكون نهج مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف شاملة وأن تشكل جزءا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقا ووقائية ومراعية لظروف النزاعات ومراعية للمنظور الجنساني ومتكاملة إقليميا. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية من خلال تعزيز سيادة القانون والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون تلك الجهود متجذرة في نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره يحشد الموارد العامة الشاملة لعدة قطاعات، ويعترف بأهمية مشاركة المرأة وقيادتها، ويضفي الطابع المؤسسي على الانخراط الاستراتيجي مع المجتمع المدني في وضع وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب.

ومن ذلك المنطلق، أود أن أعرب عن الشكر والتقدير لمنظمات المجتمع المدني، التي شاركت في استعراض هذا العام، على إسهامها الهام. وتؤيد النرويج كذلك تأييدا تاما ولاية المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

السيدة شيل (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة بإيجاز في نهاية أسبوع مكثف لمكافحة الإرهاب يفضي إلى اعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77). تؤيد ألمانيا بيان الاتحاد الأوروبي، ونشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاختتام الناجح للاستعراض.

إن الوثيقة تعكس قيمنا وأولوياتنا المشتركة في مكافحة الإرهاب. فهي تقوم على توافق الآراء والالتزام بزيادة التعاون الوثيق المتعدد الأطراف. وأشكر بصفة خاصة الميسرين المشاركين، كندا وتونس، على عملهما القيم في المفاوضات. كما أعرب عن امتناني لوفد الاتحاد الأوروبي على تنسيق مدخلات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى التفاوض بالنيابة عنها.

يساور ألمانيا القلق إزاء الأشكال المتعددة للإرهاب والتطرف. وعندما يتعلق الأمر بالتهديد الإرهابي الشامل، فإننا نواجه تعقيدا متزايدا. لقد تحول التركيز الجغرافي ولا يزال يتضاعف. والظواهر المختلفة للتطرف العنيف تسفر عن صورة تهديد أكثر تنوعا من أي وقت مضى، وتغير التقنيات الجديدة مسارات التطرف والتجنيد، فضلا عن أنماط الهجمات. ويتطلب ذلك أن تتطور الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب باستمرار لكي تعكس التطورات الجديدة والتهديدات الناشئة، ومن ثم توفر أساسا قويا لجهودنا المشتركة. وذلك يوضح أهمية العملية التي استكملناها للتو.

وأود أن أذكر بعض المجالات التي تكتسي أهمية خاصة لألمانيا.

فألمانيا واحدة من المدافعين الأقوياء عن التصدي للحاجة إلى منع ومكافحة جميع أشكال التطرف على أساس كراهية الأجانب والعنصرية وغيرها من أشكال التعصب أو باسم الدين أو المعتقد. ولذلك، فإننا نقدر العمل الهام الذي أنجز لتحليل التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ويشكل تقرير الأمين العام (A/77/266)، وكذلك دليل الممارسين لمكافحة التطرف اليميني العنيف الذي وضعه مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إسهاما قيما في المناقشة. ونرحب بالحاجة إلى المزيد من المشاركة في تلك الظاهرة العالمية، التي تنعكس في نص القرار.

وكذلك ركزنا، في المناقشة، على الصلة الهامة بين الإرهاب والجريمة المنظمة بوصفها مجالا يستحق المزيد من الاهتمام والتحليل. وتؤيد ألمانيا تلك الجهود بنشاط. ويواجه المجتمع الدولي مجموعة من التهديدات الإرهابية أكثر تكيفا وفتكا من أي وقت مضى إذ تزيد الجهات الفاعلة الإرهابية تطوير خبراتها المعقدة في استخدام التقنيات الجديدة. ويعكس نص الاستراتيجية المنقح ذلك التطور الجديد الهام والخطير إلى حد ما. كما يجب أن تواصل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إيلاء اهتمام خاص لحقيقة أن مبادئ الأمم المتحدة وقيمها متأصلة في جميع جهود مكافحة الإرهاب. ويشكل الدفاع عن تلك المبادئ والقيم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تحديا رئيسيا. ويعني ذلك كفالة احترام حقوق الإنسان ومبادئ سيادة

القانون ودعم ضحايا الإرهاب وإشراك المجتمع المدني وإبراز الدور الهام للمرأة في منع الإرهاب ومكافحته.

وتشدد ألمانيا على اتباع نهج شامل يشمل المجتمع بأسره في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بمشاركة جميع المؤسسات وأصحاب المصلحة المعنيين. وزيادة الوعي بالعواقب غير المقصودة لتدابير مكافحة الإرهاب عنصر أساسي في تحقيق ذلك. ولذلك، فإننا نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن 2664 (2022)، الذي يشار إليه الآن كذلك في النص.

وأخيرا، يجب أن تستمر جهودنا لتعزيز هيكل مكافحة الإرهاب في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وقد أرسينا أساسا جيدا لإجراء المزيد من المناقشة بشأن الشفافية والكفاءة وتحسين التنسيق. ونتطلع إلى مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين الجهود القائمة، على سبيل المثال في مجال تدابير بناء القدرات.

إن اعتماد مراجعة الميثاق العالمي لمكافحة الإرهاب لحظة يظهر فيها مجتمع الأمم المتحدة بأسره أنه يقف معا بحزم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتلتزم ألمانيا بالمشاركة بنشاط في تنفيذ الاستراتيجية.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب البرازيل باعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77). ونشيد بالميسرين المشاركين على دعوتهما إلى إجراء مفاوضات شاملة وعلى جهودهما الدؤوبة لبناء توافق في الآراء بشأن مسألة بالغة الحساسية والتعقيد. وتوضح قدرتنا على تحقيق توافق في الآراء، حتى في ظل الظروف الصعبة، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتحد لمواجهة ظاهرة تعرضنا جميعا للخطر ويزعجنا ظلمها المحض.

وعلى الرغم من أنه ينبغي لنا أن نحتفل بالقرار الذي اتخذ اليوم، يجب علينا أيضا أن نفكر مليا في السبب في أننا لم نتمكن من أن نكون أكثر طموحا. فلكي يتم التوصل إلى توافق في الآراء، اضطررنا إلى الاكتفاء بتنقيح يزيد قليلا عن مجرد تحديث تقني للاستعراض السابع. فينبغي لنا أن نستفيد من الدروس التي تعلمناها لكي نفهم على نحو أفضل ما يفرقنا وما يوحدنا. ومن الصعب بطبيعة الحال الاتفاق على استراتيجية لمحاربة عدو لا نعرف هويته على وجه التحديد. وعلى الرغم من جميع الاتفاقيات الدولية التي تجرم بعض الأعمال الإرهابية، وجميع قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب والاستعراضات الثمانية للاتفاقية، فإننا ما زلنا نفتقر إلى تعريف قانوني متفق عليه دوليا للإرهاب. وقد حان الوقت للتغلب على المأزق الذي دام عقودا في اللجنة السادسة فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وسيسد اعتماد تلك الاتفاقية ثغرة في القانون الدولي. وسيساعد كذلك على تجنب التصورات المتكررة للمعايير المزدوجة التي تضعف مكافحة التهديد.

وترحب البرازيل بالاعتراف بالدور الرئيسي للدول في مكافحة الإرهاب والإجرام في نطاق ولاياتها القضائية وبإسهام التعاون الدولي والإقليمي في تعزيز قدراتها. ويسرنا أيضا أن الاستراتيجية قد تم تحديثها للإشادة باتخاذ قرار مجلس الأمن 2664 (2022) في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ومن الضروري ضمان حصول السكان المدنيين على المساعدة الإنسانية المحايدة من دون عوائق، حتى في السياقات التي تطبق فيها جزاءات مكافحة الإرهاب. ويتعلق القرار 2664 (2022) بفعالية تدابير مكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب مرض. وينبغي ألا تخنق الجزاءات المرضى – السكان المدنيين الذين جعلهم سوء حظهم يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية أو حيث تنشط. وبدلا من ذلك، يجب عليها معالجة المرض نفسه. وإلا فإن الإحباط والحرمان يمكن أن يغذي زرع نزعة التطرف. ونأسف لعدم التمكن من تحسين الاستراتيجية فيما يتعلق بنظم جزاءات الأمم المتحدة، التي يمكن استخدامها لمكافحة الإرهاب. ونرى أن هناك حاجة إلى تحسين عمليتي الإدراج في القوائم والحذف منها بضمان استنادهما إلى الأدلة. وإلا فإن تصورات التسييس والانتقائية يمكن أن تقوض شرعية لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة. وتعتقد البرازيل كذلك أن آلية استعراض مستقلة، مثل مكتب أمين المظالم، قد تعزز نظم جزاءات الأمم المتحدة. ولكن لكي يحدث ذلك، سنحتاج أيضا

إلى التأكد من أن إجراءاتها تفي بمعايير الإجراءات القانونية الواجبة. ويشمل ذلك تحسين أساليب عمل أمين المظالم.

وقد لاحظنا، خلال المناقشات، اهتماما له ما يبرره بتعزيز قدرات الرصد والتقييم في تنفيذ الاستراتيجية. ولكن يجب علينا أن نحقق توازنا بين الحاجة إلى ضمان رصد الاستراتيجية والإبلاغ عنها وتقييمها وأهمية تجنب تحويل الموارد التي قد تكون غير متوفرة لتنفيذ الاستراتيجية نفسها. وفي سياق الطلبات المتزايدة باستمرار على كيانات الأمم المتحدة على خلفية القيود المفروضة على الموارد، يجب علينا أن نكون حذرين في معايرة احتياجاتنا وأولوياتنا المختلفة. ومن الضروري كذلك إجراء تحليل أعمق لما نتوقعه من إطار واحد للنتائج لتقييم أنشطة كيانات الأمم المتحدة في تنوع ولاياتها. ويجب علينا، في المقام الأول، أن نستكشف كيف يمكننا أن نستفيد أكثر من الآليات القائمة، مثل الأفرقة العاملة التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

ونؤيد تأييدا تاما النداء الذي وجهته يوم الاثنين المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب من أجل إجراء تقييم شامل لأثر تدابير مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان. ولا يمكن للحكومات أن تفوض مسؤوليتها الأساسية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ومع ذلك، يجب علينا أن نيسر، في تنفيذ الاستراتيجية، تعزيز التمثيل الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني، فضلا عن زيادة المشاركة على مستوى المجتمع المحلي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإسهامات الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا والنساء والشباب والناجين من الإرهاب.

وفي الختام، من الضروري الحفاظ على التوازن الدقيق بين الركائز الأربع للاستراتيجية لضمان تنفيذها تنفيذا فعالا. ويجب أن تسير تدابير منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز قدرات الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على التصدي لهذا التهديد جنبا إلى جنب مع إيلاء اهتمام خاص لأسبابه الجذرية واحترام مطلق لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وإلا فلن تكون لدينا فرصة لهزيمة الإرهاب بنتائج دائمة.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة العامة لاتخاذ القرار المتعلق بالاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77)، وهو أداة فريدة لعملنا الجماعي ضد ظاهرة الإرهاب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميلر (إسرائيل).

وأود أن أعرب عن تقديري الكبير لسعادة السيد بوب راي، الممثل الدائم لكندا، وسعادة السيد طارق الأدب، الممثل الدائم لتونس، على جهودهما التيسيرية، التي أدت إلى النتيجة الإيجابية التي نرحب بها اليوم.

وتؤيد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي، وستدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن اتخاذ القرار مرة أخرى هذا العام بتوافق الآراء بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على غرار الاستعراضات السابقة، مصدر ارتياح كبير لكوت ديفوار من حيث أنه يعكس وحدة المجتمع الدولي في التصدي لآفة الإرهاب. ويرحب وفد بلدي كذلك بحقيقة أن القرار يعيد تأكيد المبادئ الأساسية التي يلتزم بها بلدي التزاما راسخا. وذلك أمر يبشر بالخير لتنفيذ الاستراتيجية تنفيذا فعالا. وتشمل تلك المبادئ، أولا وقبل كل شيء، الطابع الديناميكي للاستراتيجية، الذي يدعونا إلى تكييف عملنا المشترك مع التطور المستمر للإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره. وتشمل أيضا الحاجة إلى الحفاظ على التوازن في تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية، وهو أمر أساسي لفعاليتها. وبالمثل، يجب الحفاظ على احترام حقوق الإنسان، بوصفها الأساس والمفتاح لنجاح أي نهج لمكافحة الإرهاب. إن أهمية الوقاية وضرورة العمل من أجل القضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار ظاهرة الإرهاب، فضلا عن جعل التعاون الدولي ركيزة من ركائز الاستراتيجية، نظرا لطابع الإرهاب العابر للحدود والعالمي، بغية تحسين تنسيق جهودنا، تكتسي كذلك أهمية قصوى.

ومن ناحية أخرى، ترحب كوت ديفوار بتوسيع دورة الاستعراض المقبلة إلى ثلاث سنوات لتتزامن مع الذكرى السنوية العشرين للاستراتيجية.

وما فتئت كوت ديفوار، بوصفها طرفا في جميع الصكوك القانونية الدولية ال 19 لمكافحة الإرهاب، تقدم دعما ثابتا للاستراتيجية

العالمية لمكافحة الإرهاب، سواء عندما اعتمدت في عام 2006 (القرار 288/60) أو خلال استعراضاتها المتعاقبة. ويشرف بلدي تنفيذ الاستراتيجية بفعالية. وعلى مدى العامين الماضيين، اتخذ بلدي، الذي تضرر بشدة من الإرهاب منذ عام 2016، عدة إجراءات حاسمة. وتنفذ حكومة كوت ديفوار منذ عام 2021، اقتناعا منها بأهمية العمل الاستباقي، سياسة لمكافحة نقاط الضعف في المناطق الحدودية الشمالية، التي تقع فريسة لغارات الجماعات الإرهابية. وقد أُطلِقت مبادرتان هامتان في ذلك الصدد. وتشملان صندوقا خاصا لتمويل مشاريع الشباب في ثلاث مناطق وبرنامجا لدعم الإدماج للشباب من مناطق الحدود الشمالية يهدف، على وجه الخصوص، إلى إنشاء هياكل اجتماعية أساسية للسكان المعنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للشراكة مع فرنسا، افتُتِحَت رسميا أكاديمية دولية لمكافحة الإرهاب في جاكفيل في 10 حزيران/يونيه 2021 وتواصل تعزيز تشغيلها. واستضافت المؤسسة، التي تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مكافحتها للإرهاب وتهيئة مجتمع وثقافة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، النسخة السنوية لفلنتلوك (Flintlock)، وهي مناورة عسكرية متعددة الجنسيات في غرب إفريقيا، في الفترة من 20 إلى 28 شباط/فبراير 2022. وتشارك كوت ديفوار أيضا بنشاط في مبادرة أكرا، التي تهدف في المقام الأول إلى تبادل المعلومات والاستخبارات والقيام بعمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود بين الدول الأعضاء، بغية منع التطرف العنيف ومكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وقد انضم بلدي، في إطار تعاونه مع الأمم المتحدة، إلى برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار البرنامج العالمي لكشف ومنع ومكافحة تمويل الإرهاب، شاركت كوت ديفوار في 23 أيار/مايو 2022 في حلقة عمل لتعزيز التنفيذ السريع لتدابير تجميد الأصول التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ونظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا العام، شارك بلدي في حدثين هامين لبناء القدرات. وهما تمرين محاكاة لوتيسيا بشأن الكشف الإشعاعي والنووي، الذي عقد في الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس في باريس، وفقا لبرنامج منع أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي والتصدي له؛ وحلقة العمل الإقليمية بشأن الممارسات الجيدة في أمن الحدود وإدارتها لتعزيز التنسيق والقدرات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة به في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، التي عقدت في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو في روما.

وفي الختام، تعيد كوت ديفوار تأكيد عزمها الراسخ على مواصلة الجهود الرامية إلى التطبيق الملموس والشامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، تمشيا مع التزامها الثابت بالمكافحة الدولية لتلك الظاهرة.

السيد كروكر (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن شكري للميسرين المشاركين للاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، كندا وتونس، على ما أبدياه من روح مهنية وصبر وحكمة في دفع هذا الجهد الهام قدما بطريقة شاملة. لقد اتفقت الدول الأعضاء، من خلال الاستراتيجية التي اعتمدناها صباح اليوم (القرار 298/77) (انظر A/77/PV.80)، على التهديد الذي يشكله الإرهاب على حياة الناس في جميع أنحاء العالم وعلى الأداء السلمي لمجتمعاتنا. واتفقنا على الواجب الأخلاقي للتصدي لذلك التهديد معا. ولذلك، فإننا نرحب باعتماد استعراض الاستراتيجية مرة أخرى بتوافق الآراء. وينبغي لنا أن نستغل السنوات الثلاث المقبلة أمامنا حتى الاستعراض المقبل للحوار والاستماع وبناء الثقة حتى يمكن لتوافق الآراء الهام هذا أن يستمر في المستقبل. إذن، إلى أين نمضي من هنا؟

أولا، كما أظهرت مناقشاتنا خلال الأسابيع الأخيرة، لا يزال التهديد الإرهابي يتطور ويستمر. فقد أظهر تنظيم داعش – خراسان قدرته على تنفيذ هجمات بارزة داخل أفغانستان واستخدامها كقاعدة لتشجيع الهجمات في المنطقة وخارجها. وفروع داعش تنمو في جميع أنحاء العالم. ويستغل الإرهابيون التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل

منظومات الطائرات غير المأهولة. إننا نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن مجالات الاهتمام المشتركة هنا وبشأن كيفية معالجتها.

ثانيا، تأتي في صميم كيفية مكافحة الإرهاب القرارات التي نتخذها بشأن أنواع المجتمعات التي نريد أن نعيش فيها. ومن المهم، في جميع جهودنا لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، أن نحمي وننهض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تشكل الأساس الوطيد لمجتمعاتنا. فهذه القيم، إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين، هي جوهر الأمم المتحدة وأسسها. ونتطلع إلى المشاركة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وكيانات الاتفاق العالمي لضمان تعميم تلك القضايا من خلال عملها بطريقة شاملة وفعالة.

ثالثا، تتطلب المكافحة الفعالة للإرهاب أكثر من مجرد تعاون الحكومات وحسب. إنها تتطلب نهجا يشمل المجتمع بأسره. ويجب علينا أن نبني شراكات فعالة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وترحب المملكة المتحدة بالجهود الجارية التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة لإشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الإرهاب، بما في ذلك عمل الميسرين المشاركين لإشراك المجتمع المدني في عملية الاستعراض الثامنة. ونتطلع إلى العمل معا لتعزيز هذه الجهود.

وفي الختام، نهنئ مرة أخرى الميسرين المشاركين وفريقيهما على قيادتهم هذه العملية. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والوكالات الأخرى ذات الصلة بشأن تنفيذ الاستراتيجية. وأتعهد بدعم المملكة المتحدة المستمر والنشط في مكافحة الإرهاب.

السيد خضور (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفد بلدي، السيد الرئيس، البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية نيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.80). ويأمل أن تسهم عملية الاستعراض الثامن والقرار التوافقي 298/77، الذي توصلنا إليه، في ضمان الاستجابة الأمثل والوفاء بمتطلبات استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وغيرها من الصكوك الدولية الأخرى الخاصة بمكافحة الإرهاب، ووضعها موضع التنفيذ.

وأود هنا أن أتوجه بالشكر إلى الممثلين الدائمين لكل من تونس وكندا على ما بذلا من جهود لتيسير عملية الاستعراض الثامن وإدارة المفاوضات بشأن مشروع القرار بنجاح. لقد تضمن القرار الذي اتخذناه اليوم جملة من الإضافات الهامة التي تتعامل مع المستجدات والتحديات التي برزت منذ الاستعراض السابع للاستراتيجية.

وقد انخرط وفد بلدنا في المفاوضات بروح إيجابية، انطلاقا من التزام بلدي الجاد بالتصدي لخطر الإرهاب وقناعته بضرورة التطبيق الكامل من قبل الدول الأعضاء كافة لما تم الاتفاق عليه والالتزام به التزاما حقيقيا، للوصول إلى نتائج حقيقية وتحقيق خطوات ملموسة وفعالة في إطار التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين والحد من انتشارها.

ما تزال التحديات الماثلة أمامنا كبيرة جدا وخطيرة جدا. فاستمرار ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتقالهم وانتشارهم وتموضعهم في مناطق مختلفة حول العالم، يدفعنا إلى التساؤل عن مدى احترام بعض حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة لالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب. بل وتدفعنا أيضا للمطالبة بمساءلة تلك الحكومات عن دورها في تنامي هذه الظاهرة التي أوجدتها بشكل رئيسي حالات الفوضى والنزاعات المسلحة التي أسهمت تلك الدول في إحداثها، لا سيما في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، عبر انتهاكاتها المستمرة للقواعد الآمرة للقانون الدولي وتدخلها السافر في شؤون الدول الأخرى ومحاولة زعزعة الاستقرار فيها والتحريض على العنف والعصيان المسلح والتقاتل بين أطياف ومكونات المجتمعات الوطنية ونشر التطرف وخطاب الكراهية داخل تلك المجتمعات، ومن ثم السعي إلى التدخل المباشر بالقوة العسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الذي أوجدته تلك الدول نفسها. إنها مفارقة. وفي حال قامت حكومة الدولة الوطنية بواجبها في التصدي للإرهاب، تسارع تلك الدول إلى مهاجمتها واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي

الإنساني، في حين أن الانتهاكات التي ارتكبتها تلك الدول وما تزال ترتكبها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، الذي أوجدته بنفسها، ترقى لمستوى أشنع الجرائم وأشدها خطورة في التاريخ المعاصر. وليس أقلها ما حدث في أفغانستان أو العراق أو ليبيا وليس آخرها ما حدث في بلدي، سورية، من تدمير للحجر وللبشر وقصف للمدن وللقرى وتسويتها بالأرض، كما حدث مع مدينة الرقة. وهذا كله تحت غطاء تحالفات دولية خارج إطار الشرعية الدولية ومجلس الأمن ومن دون أن تثار أية مسؤولية عما خلفته تلك الاعتداءات الوحشية من جرائم وانتهاكات.

تضمن الاستعراض الثامن للاستراتيجية الذي نحن بصدده اليوم، التأكيد مجددا على أولوية الملكية والولاية الوطنية للدولة المعنية بمكافحة الإرهاب، وأن يكون دور المجتمع الدولي مقتصرا على دعم جهود الدولة المعنية، وهو ما يترتب عليه أنه لا ينبغي استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة للتدخل في شؤون الدول الداخلية أو استخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية، وتحدي القواعد الآمرة للقانون الدولي.

فاليوم، وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على الإعلان الأمريكي المزعوم بشأن هزيمة تنظيم داعش، تطالعنا الإدارة الأمريكية بمفاهيم جديدة وتفسيرات مشوهة لأحكام القانون الدولي، تسعى من خلالها لتبرير وجودها العسكري المدان وغير المشروع في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، عبر الزعم بأن خطر داعش هناك ما يزال قائما – مع إنهم انتصروا قبل أربع سنوات.

وأود، في هذا الصدد، التأكيد على أننا قد نقلنا، في العديد من الرسائل الرسمية الموجهة إلى الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن، معلومات وإحصاءات حول الأضرار التي لحقت بالمدنيين السوريين وبالمنشآت الاقتصادية وبالبنى التحتية وآبار النفط ومصافي النفط وحقول الغاز جراء الوجود الأمريكي غير المشروع وغير المبرر في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، واعتداءاته المتكررة على السيادة ودعمه مجموعات انفصالية ونشر الفوضى وبؤر الإرهاب والتطرف في تلك المنطقة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

ويجدد وفد بلدي مطالبته بإنهاء هذا التدخل العسكري السافر، الذي يتعارض مع أبسط قواعد الشرعية الدولية ويتم بدون موافقة الدولة المعنية.

لقد أشار الأمين العام في تقريره إلى ضرورة الإسراع بمعالجة أوضاع عشرات الآلاف من الأشخاص وأفراد أسرهم، ومعظمهم من النساء والأطفال، المحتجزين في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، ممن يشتبه في وجود صلات لبعضهم بتنظيمات إرهابية. وأود التأكيد على أن ما يعيق بشكل رئيسي معالجة هذه المسألة هو أن هؤلاء الأشخاص تحتفظ بهم الولايات المتحدة كرهائن أو كذرائع وحجج واهية لتبرير وجودها العسكري المدان والمرفوض وغير الشرعي في تلك المنطقة وبغية إطالة أمد هذه الأزمة، غير عابئة بما يمكن أن يترتب عليها من نتائج كارثية، سواء على الصعيد الإنساني أو على صعيد التسبب في إيجاد وخلق بؤر جديدة لإنتاج أجيال جديدة من الإرهابيين بمرور الوقت في أوساط تلك الأسر المحتجزة في مخيمات ومراكز اعتقال تديرها وتشرف عليها القوات الأمريكية الموجودة بصورة غير شرعية في تلك المنطقة، وميليشيات انفصالية مدعومة من قبلها، وهو ما يعيق وفاء الحكومة السورية بالتزاماتها في إطار جهود مكافحة الإرهاب على أراضيها ومعالجة هذه المسألة بصورة نهائية.

إن الحل الأمثل لهذه المسألة يتمثل في الإسراع بتفكيك تلك المخيمات ومراكز الاحتجاز والإسراع بإعادة هؤلاء الأشخاص وأفراد أسرهم إلى الدول التي جاؤوا منها وفق جدول زمني محدد وإنهاء حالة الفوضى والتوتر التي يتسبب فيها الوجود الأمريكي غير المشروع، والتي تشكل أحد أهم مسببات تنامي الإرهاب والتطرف العنيف.

ولا بد من دعم جهود الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وبسط الأمن والاستقرار على كامل أراضيها وضمان سيادتها ووحدة أراضيها وإنهاء التدابير القسرية الأحادية الجانب، التي تزيد من بؤس ومعاناة الشعب السوري وتؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومة السورية على التصدي لظاهرة الإرهاب.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.80) ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

أولا، ترحب البرتغال باعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77) بتوافق الآراء، وتشكر الميسرين المشاركين – كندا وتونس – على جهودهما الدؤوبة في عملية التفاوض هذه.

إن الإرهاب يشكل تهديدا متزايدا لقيم مجتمعنا. ولا يزال انتشار تلك الآفة يعرض مؤسساتنا السياسية وأمننا العالمي وسلامنا الدولي للخطر.

واليوم، يعكس اعتماد الاستعراض الثامن للاستراتيجية بتوافق الآراء التزام جميع الدول الأعضاء الـ 193 بمكافحة الإرهاب. ويجب أن يُنظر إلى ذلك على أنه إشارة إيجابية، لا سيما في وقت تواجه فيه تعددية الأطراف والتعاون الدولي تحديات خطيرة.

ولئن كنا نرحب ترحيبا حارا بهذا التوافق في الآراء وبحقيقة أنه لم يحدث تراجع كبير في الصياغة المتفق عليها سابقا، فإننا نأسف لعدم الرغبة في المضي قدما وأن نكون أكثر طموحا في مجالات رئيسية مثل مشاركة المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين.

وتتطلب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تعاونا شاملا ومتعدد الأوجه وجماعيا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ولذلك، فإننا ملتزمون بمكافحة الإرهاب من خلال التعاون الدولي وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية. ونود أن نسلط الضوء، إذ نستلهم ذلك التقدم، على أن البرتغال طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية الـ 19 المتعلقة بمنع الإرهاب.

وكذلك اعتمدت البرتغال، في أيار/مايو، استراتيجية وطنية منقحة جديدة لمكافحة الإرهاب بغية تعزيز آلياتنا الداخلية لمنع الإرهاب ومكافحته. وذلك دليل أيضا على إرادتنا في تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية تنفيذا كاملا، لا سيما فيما يتعلق بالركن الثاني، المتعلق بالتدابير الوقائية.

ولا يمكن التصدي لهذا التهديد المتطور باستمرار إلا من خلال العمل الجماعي والحلول الشاملة المتعددة الأطراف، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن الضروري أيضا أن نضع نصب أعيننا ضرورة إدماج المجتمع المدني والشباب والنساء والزعماء الدينيين في هذا المسعى، الذي يخصنا جميعا.

السيد ميخائيلوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أولا وقبل كل شيء أن نشكر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والسيد فورونكوف نفسه على الأعمال التحضيرية الممتازة التي قام بها لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، وكذلك على مساعدته للوفود في تنظيم مناسبات متخصصة خلال أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

يشكل المؤتمر والأحداث التي ستقام على هامش المؤتمر منبرا حاسما لعرض النهج الوطنية لمنع الإرهاب ومكافحته. وقد استمعنا باهتمام إلى أفضل ممارسات الدول الأخرى وتشاطرنا ممارساتنا. ويتمتع بلدنا بخبرة كبيرة في مكافحة التهديدات الإرهابية. واستنادا إلى تلك التجربة، نحن على استعداد للتعاون مع جميع الذين يؤيدون التعاون المتساوي حقا في هذا المجال بصيغ ثنائية وإقليمية وعالمية.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنسيق الجهود الوطنية للدول لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، نود أن نركز بصفة خاصة على آخر استعراض لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويود الوفد الروسي أن يشكر جميع المشاركين في الاستعراض على نهجهم البناء في المفاوضات واستعدادهم للتوصل إلى حل توفيقي. وقد تمكنا، بفضل ذلك في المقام الأول، من الحفاظ على توافق الآراء بشأن القرار، الذي نعتبره بالغ الأهمية في سياق مكافحة الإرهاب في المنظمة.

وقد استفاد القرار 298/77، الذي اتفق عليه في ختام الاستعراض، من إنجازات دورات الاستعراض السابقة وأدى إلى وثيقة تعكس توازن المصالح الهش. وفي الوقت نفسه، من المهم مواصلة

النظر في مجموعة كاملة من المسائل التي ترتبط ارتباطا مباشرا بزيادة الفعالية في مكافحة الإرهاب. وتشمل تلك التدابير القسرية الانفرادية، فضلا عن القيود ذات الدوافع السياسية، مشاركة الدول في المحافل الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب.

وهذه الأعمال لا تستند إلى القانون الدولي وتقوض بشكل خطير فعالية جهود مكافحة الإرهاب. إنها تعقد التعاون الدولي في ذلك المجال وتضر بالهيكل الدولي لمكافحة الإرهاب ككل.

ويساورنا القلق إزاء زيادة عدد الهجمات الإرهابية القائمة على العنصرية وغيرها من أشكال التعصب أو التي ترتكب باسم الأديان أو المعتقدات في البلدان الغربية. ومن المهم، في ذلك الصدد، نعتقد أنه من الأ÷مية بمكان أن نولي اهتماما أوثق لمكافحة النازية الجديدة والقومية العدوانية، فضلا عن حظر التمييز على أساس الجنسية وما يتصل بذلك من تحريض على العنف.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن ننظر في أهمية منع نشر الإيديولوجيا الإرهابية والمتطرفة، بما في ذلك في سياق "ضبط النفس الذاتي" لمكافحة الإرهاب من جانب وسائط الإعلام والشخصيات العامة. وللأسف، شوهدت مؤخرا أمثلة مؤسفة حتى بين الممثلين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة، الذين اتسموا بما يكفي من الجرأة للإدلاء ببيانات تعادل أساسا تبرير الهجمات الإرهابية.

ويجب مكافحة التطرف بجميع أشكاله، ليس فقط في جوانبه العنيفة. وفي ذلك الصدد، نرى أن تجربة منظمة شنغهاي للتعاون واتفاقيتها لمكافحة التطرف مفيدة. فالاتفاقية صك فريد وشامل ومفتوح للتوقيع من قبل دول أخرى. وتطوير التعاون في ذلك المجال أمر هام، بما في ذلك من خلال استخدام الخبرات الفريدة للمنظمة. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار 2686 (2023) بشأن قيم الأخوة الإنسانية في تعزيز السلام واستدامته. ونرى أن من المهم أن يعترف بالأثر السلبي للتطرف ككل.

ولم تتردد عدة وفود مرة أخرى في إساءة استخدام جدول الأعمال هذا لتوجيه مجموعة من الاتهامات المسيسة الباطلة والسخيفة، بكل ببساطة. ورغبتها المستمرة في مناقشة المسألة الأوكرانية في جميع المحافل تكاد تنم عن عدم احترام صارخ للمشاركين الآخرين وأولوياتهم ونهجهم ومشاكلهم. وعند الاستماع إلى كييف ومؤيديها، قد يعتقد المرء أنه ببساطة لم تكن هناك أي مشاكل في العالم عدا الحالة في أوكرانيا.

حسنا،بما أننا بدأناالكلام عن أوكرانيا في سياق الإرهاب، نود أن نشير إلى ما يلي. يستخدم نظام كييف أساليب إرهابية واضحة ضد روسيا ومواطنيها. إننا نتكلم عن اغتيالات ومحاولات اغتيال صحفيين وشخصيات عامة من خلال التفجيرات. وقد كان المثال الآخر المشابه هو الهجوم باستخدام شاحنة مليئة بالمتفجرات على جسر القرم والعديد من الهجمات الإرهابية الأخرى. وفيما يتعلق بمحطة كاخوفكا للطاقة الكهرمائية، نود أن نشد على أن كييف هي التي تقوم، منذ صيف عام 2022، بشكل منهجي ومتعمد، باستهداف سد كاخوفكا. وعلى تلك الخلفية، فإن محاولات اتهام روسيا بالتفجير المزعوم للسد تبدو مثيرة للسخرية بصفة خاصة.

السيد عبد الرحمن (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلت به المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.80). كما نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/77/718.

وترحب ماليزيا باتخاذ القرار 298/77، بتوافق الآراء، بشأن الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب صباح اليوم. ونشكر الميسرين المشاركين – الممثلين الدائمين لكندا وتونس – على جهودهما في توجيه الاستعراض، ونشكر جميع الوفود على إسهاماتها في العملية.

لقد ساعدت الاستعراضات الدورية – بعد سبعة عشر عاما من اعتماد الاستراتيجية، في عام 2006 – على ضمان أن تكون لدينا خريطة طريق وخطة عمل مشتركتين ومرنتين لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

ولئن كنا قد تمكنا مرة أخرى من اعتماد هذا النص دون تصويت، فمن المؤكد أن الأمر لم يكن سهلاً. وكما أشار آخرون، بات احتمال

اتخاذ هذا القرار عبر التصويت مرجّحاً أكثر عند كل استعراض. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نواصل حشد إرادتنا الجماعية والسياسية دعماً للاستراتيجية وأن نبعث برسالة قوية بشأن وحدتنا في مكافحة آفة الإرهاب.

تدين ماليزيا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولم تحقق هذه الأعمال الشنيعة شيئاً سوى إزهاق أرواح بريئة وتدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المتضررة. ومن المهم أن نبني مؤسسات فعالة وقادرة على الصمود لمكافحة الإرهاب في مواجهة المشهد المتغير للإرهاب العالمي.

وتتطلب مكافحة ذلك التهديد الذي لا يعرف حدوداً تعزيز التعاون من خلال المنابر الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك عن طريق تعزيز تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات وإدخال تحسينات على آليات توجيه رسائل مضادة. وقد عززت ماليزيا هيكلها القانوني الوطني، بوصفها دولة طرفاً في 11 صكاً من صكوك مكافحة الإرهاب الـ 19 وطرفاً في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب لعام 2007، ووطدت تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف مع سلطات إنفاذ القانون الدولية في التحقيقات والملاحقات القضائية للمشتبه في كونهم إرهابيين.

ويولي صانعو السياسات ووكالات الإنفاذ في بلدنا أيضاً اهتماماً وثيقاً لخطر إساءة استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، من جانب الجماعات الإرهابية لتحريض الإرهابيين على ارتكاب أعمالهم وتغذية نزعة التطرف لديهم وتجنيدهم وتمويلهم.

وماليزيا ملتزمة بالتصدي لتهديدات الإرهاب من خلال النُّهج التي تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. ولا تزال جهودنا الرئيسية لمكافحة الإرهاب مركزة على التدابير الوقائية والتوجيهية. ومن بين التدابير المتخذة في هذا الصدد التصدي لروايات الإرهابيين والمتطرفين، وتنفيذ برامج تهدف إلى نزع التطرف، وإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين وإعادة إدماجهم، فضلاً عن مناصرة الآراء الدينية الوسطية، ولا سيما بين الشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة.

وتتماشى استراتيجية النهج الناعم مع رؤية ماليزيا مدني (ماليزيا المتحضرة) التي حددها دولة رئيس وزراء ماليزيا، والتي تؤكد على القيم والتعاطف الإنساني مثل الإنصاف والاحترام والحكم العادل والفعال. تشكل هذه الرؤية أيضاً أساس خطة العمل الوطنية الماليزية التي ستطلق قريباً لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

وتحدد خطة العمل الوطنية، التي تستند إلى أربع ركائز هي الوقاية والإنفاذ وإعادة التأهيل والتعزيز، الأدوار والاستراتيجيات والمبادرات المتنوعة التي ينبغي أن تضطلع بها مختلف الجهات المعنية لضمان قدرة ماليزيا على احتواء التهديدات التي تمثلها أيديولوجيات التطرف العنيف والتصدي لها بشكل كامل. وتشكل خطة العمل الوطنية المبدأ التوجيهي الرئيسي في تنسيق الأدوار والاستراتيجيات ومبادرات العمل من جانب مختلف الأوساط، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ووسائط الإعلام وقطاع التعليم والجماعات المجتمعية.

و تؤمن ماليزيا، بوصفها بلداً متعدد الثقافات والأجناس والأديان، إيماناً راسخاً بأن التفاهم المتبادل والاحترام والتسامح بين الأديان والثقافات والشعوب أمور حاسمة في غرس الوحدة والوئام، وبالتالي في الحد من انتشار أيديولوجية التطرف العنيف في ماليزيا. ونشدد على أنه لا يمكن ربط الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية ولا يجب ربطهما بأي منها.

وتؤكد ماليزيا من جديد دعمها للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتظل ملتزمة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بغية تحقيق السلام والوئام العالميين.

السيد كايالار (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.80). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في البداية، نرحب باعتماد استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور في النص النهائي، فإن اتخاذ الجمعية العامة للقرار 298/77 هو إنجاز

هام يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء وتصميمها على منع الإرهاب ومكافحته.

ونود أن نشكر الميسرين المشاركين، الممثل الدائم لتونس السيد الأدب، والممثل الدائم لكندا السيد راي، على قيادتهما وجهودهما طوال تلك العملية، وكذلك أفرقتهما. ليس من السهل تحقيق توافق في الآراء بين 193 دولة عضو ذات مناطق جغرافية وخلفيات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة وشواغل وحساسيات متباينة.

إنني أمثل بلداً تعرض لجميع أشكال الإرهاب على مدى عقود وفقد عشرات الآلاف من مواطنيه المدنيين بسبب تلك الآفة. ولهذا السبب نعلم بشكل مباشر أن الإرهاب من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. كما أنه يؤثر سلباً على إعمال الحقوق والحريات الأساسية.

لا يمكن تبرير أعمال الإرهاب كافة بغض النظر عن دوافعها ومكان ووقت ارتكابها وأياً كان مرتكبوها. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو جنسية أو جماعة عرقية ولا ينبغي ذلك. وندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ونشير مع بالغ القلق إلى أن الجماعات الإرهابية توسع شبكاتها على الصعيد العالمي وتزيد من قدراتها وتتكيف مع التكنولوجيات الجديدة. كما أن نزعة التطرف العنيف عند اليمين المتطرف المدفوعة بكراهية الإسلام وتفوق العرق الأبيض وخطاب الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب آخذة أيضاً في الازدياد. وتوفر التوترات الإقليمية والطائفية والتعصب وضعف هياكل الدولة أرضاً خصبة للروايات الإرهابية والتطرف.

وفي ذلك الإطار، لا تزال تركيا مدافعاً قوياً عن ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وقد كنا طوال سنوات في الطليعة في مكافحة منظمات إرهابية عبر طيف واسع من الأيديولوجيات، سواء كانت داعش أو القاعدة أو حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب الكردية أو منظمة فتح الله الإرهابية. وما فتئت هذه الجماعات وغيرها تعمل عبر الحدود الوطنية، وتدير معسكرات تدريب، وتحصل على موارد مالية، وتشغل منافذ إعلامية لنشر دعايتها وتمجيد أفعالها في الخارج.

وللأسف أن بعض مرتكبي الهجمات الإرهابية والمتواطئين معهم وممولهم تمكنوا من الإفلات من العدالة والسفر بحرية. ومع ذلك، فإن النجاح في الكفاح العالمي ضد الإرهاب يعتمد على جهدنا الجماعي لحرمان الإرهابيين من أي ملاذ آمن.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح للجماعات الإرهابية بإساءة استخدام الحقوق والحريات أو استغلال نظام اللجوء. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يكون هناك تمييز فيما بين المنظمات الإرهابية. إن التعاقد من الباطن مع منظمة إرهابية لمحاربة منظمة أخرى هو خطأ فادح. فهو يأتي بنتائج عكسية وسيكون له تأثير مرتد.

يجب عدم التغاضي عن التهديد المستمر للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وإن الإصلاحات المؤقتة وغير السليمة قانونياً لمنع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لن تحل هذه المشكلة الصعبة. وينبغي ألا تُترك ما تُسمى بمسؤولية احتجازهم لجماعات إرهابية أخرى.

والعمل على مكافحة تمويل الإرهاب وجهود مكافحة غسل الأموال هما أيضاً في صميم نهجنا للتصدي بفعالية للإرهاب من جميع جوانبه. وتتخذ تركيا انطلاقاً من هذا الفهم، بوصفها عضواً في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، الخطوات اللازمة فيما يتعلق بخطة العمل التي قدمتها الفرقة. ونحن ملتزمون بتحقيق مستوى أعلى من الامتثال لمعايير فرقة العمل.

ونتخذ أيضاً إجراءات فورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات، ونود أن نشدد على أن من غير الممكن تجاهل الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب ولا ينبغي ذلك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن دعم حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب أمر حاسم لدحر الإرهاب. ولا يقل عن ذلك أهمية دعم وحماية حقوق ضحايا الإرهاب باعتبار ذلك ضرورة حتمية لمكافحة الإرهاب.

السيد شارماكار (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة اليوم بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال.

وترحب نيبال باتخاذ القرار 298/77، بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأشكر الممثلين الدائمين لتونس وكندا على قيادتهما الجديرة بالثناء وجهودهما بوصفهما ميسرين مشاركين للقرار. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريريه (A/77/266 و A/77/718) بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً عالمياً مستمراً، لا للسلام والأمن الدوليين فحسب بل في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما من بلد بمنأى عن خطر الإرهاب، وما من بلد في وسعه التصدي لتلك الآفة بمفرده. لقد تغير مشهد الإرهاب العالمي في السنوات الأخيرة بشكل كبير. ولا تزال هناك مخاوف خطيرة بشأن احتمال إساءة استغلال الجماعات الإرهابية لأحدث التقنيات وأكثرها تطوراً، بما في ذلك الطائرات المسيّرة، والأنظمة الذاتية التشغيل وتلك التي تعمل عن بعد، والعملات الرقمية، والسبل المختلفة لدفع الأموال. وقد أسيء استخدام وسائط التواصل الاجتماعي واستُغلت لنشر التعصب الديني والمشاعر المعادية للهجرة والعنصرية. وما فتئت الهجمات الإرهابية التي تستهدف المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، تقوض مبادئ التعاون الدولي وقيمه والجهود الدبلوماسية والإنسانية.

وقد فرض المشهد الجديد للإرهاب ضغوطاً على القدرات المحدودة والموارد الشحيحة للبلدان النامية التي تواصل أيضاً تكبّد عواقب النزاعات وتغير المناخ والضائقة الاقتصادية. وهذا يستدعي تصميماً قوياً من جانبنا للتصدي للإرهاب إلى جانب دوافعه الأساسية، بما في ذلك الفقر وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان.

واصلت الاستراتيجية، منذ اعتمادها لأول مرة في عام 2006، الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي لمنع الإرهاب ومكافحته. ويبين توافق الآراء بشأن اعتماد الاستراتيجية الحالية أننا متحدون في كفاحنا للقضاء على خطر الإرهاب. ويجب علينا تعزيز الاستجابة المنسقة على أساس الركائز الأربع للاستراتيجية للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتدفقات التمويل غير المشروعة، والاتجار بالبشر والمخدرات.

وثمة حاجة إلى تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية إلى البلدان النامية لتعزيز قدراتها. كما لا يزال التعاون القوي بين وكالات مراقبة الحدود وإنفاذ القانون والوكالات القضائية أمراً حاسماً. وتدين نيبال الإرهاب إدانة قاطعة، بجميع أشكاله ومظاهره، أياً كان مرتكبوه وأياً كانت أغراضه.

واستلهاماً لتعاليم سيدنا بوذا – ابن نيبال المستنير – ما فتئنا ندعم ونعزز الوئام والسلام والرحمة واللاعنف. وليست لدينا أي جماعة إرهابية على أراضينا. ونحن مصممون على عدم السماح لأي جماعات إرهابية باستغلال أرضنا لشن أي عمل ضد أي بلد.

وتنفذ نيبال، بوصفها طرفاً في سبعة صكوك دولية لمكافحة الإرهاب، التزاماتها بموجب تلك الصكوك. ومع وجود إطار مؤسسي وقانوني قوي لمكافحة الإرهاب في الداخل، فإننا متمسكون بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب والتطرف العنيف. وتتعاون نيبال تعاوناً وثيقاً مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وتنفذ قائمة جزاءات الأمم المتحدة بإجراءات فورية.

إن المجتمعات المفتوحة والشاملة القائمة على قيم المساواة والوئام والتسامح والعدالة الاجتماعية تحول دون التطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وسيادة القانون في سعينا لبناء مجتمعات قادرة على الصمود. وندعم التدابير التي بدأتها الأمم المتحدة لتوفير التعليم والرياضة والصحة العقلية والدعم النفسي والدعم في مجال العلوم السلوكية للشباب. ولا تزال الرؤى الثاقبة للأوساط الأكاديمية والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص مهمة في تصميمنا المشترك على مكافحة الإرهاب. ويجب مواصلة الحلول المبتكرة وتبادل أفضل الممارسات.

وفي الختام، يمكننا بالتعاون معاً أن ندرأ الإرهاب محتمين بوحدتنا. ومن خلال التعاون الدولي القوي، يمكننا أن نفكك صلات الإرهاب وأن نبني عالماً أكثر أمناً للجميع. فلنتكاتف ونتشاطر المعرفة ونهيئ مستقبلاً خالياً من قبضة الإرهاب. فلنتحد ونعمل ونهزم الإرهاب.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين

عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.80). ونشيد بالدور الهام الذي اضطلع به الممثلان الدائمان لكندا وتونس بوصفهما ميسرين مشاركين في تحقيق توافق الآراء بين جميع الأطراف بشأن القرار 298/77 المعني بالاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونقدر جهود مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق باستعراض الجمعية العامة وتنظيم الأنشطة خلال أسبوع مكافحة الإرهاب.

لا يزال الإرهاب يشكل تحدياً كبيراً يهدد السلام والأمن الدوليين. وكما يشير تقرير الأمين العام (A/77/266)، فإن التهديدات التي يشكلها تنظيما داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من منظمات إرهابية مستمرة بلا هوادة. وتواصل بعض المنظمات الإرهابية الناشطة في الشرق الأوسط انتشارها وتوسعها في أفريقيا وآسيا وقد تواطأت مع منظمات إرهابية محلية، مما يشكل تهديداً خطيراً.

وقد أصبحت العوامل المثيرة للإرهاب أكثر تنوعاً، ولا يزال يتعين التصدي بفعالية للأسباب الجذرية للإرهاب. وفي مواجهة حالة مكافحة الإرهاب المعقدة والخطيرة، بات من الضروري تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وتؤيد الصين الأمم المتحدة في دورها التنسيقي المركزي لكي تبقى ممسكة بدفة إدارة الأمور، وتحدّد المشاكل الفعلية، وتنسّق الإجراءات، وتتخذ نهجاً متعدد الجوانب لتعزيز التآزر فيما بين المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، حتى يصبح عالمنا أكثر أمناً، مع تمتع شعوب جميع البلدان بحياة أكثر هدوءاً.

أولاً، إن عملية مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تستمر بالأقوال فحسب، بل يجب أن تترجم إلى إرادة سياسية وأفعال ملموسة. فلا يوجد إرهاب خيّر أو شرير. ويجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب، ناهيكم عن الانتقائية – والتركيز على مكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية التي تهدد بلداً بعينه بينما يجري غض الطرف عن المنظمات الإرهابية التي تضر ببلدان أخرى، أو حتى تبيّض صورتها كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

ثانياً، لا يمكن أن يظل الرد على التهديد الإرهابي سطحياً بل يجب أن يركز على القضاء على أسبابه الجذرية. فالحروب والنزاعات والأوضاع الأمنية المضطربة تغذي الأنشطة الإرهابية العنيفة وتحرم الناس من أماكن سكناهم الأساسية. ويتواطأ الإرهابيون مع تنظيمات إجرامية عابرة للحدود الوطنية، مما يفاقم من التهديدات الإرهابية في كافة المجالات. ولا يمكن للأعمال العسكرية وحدها أن تقضي على الإرهاب. بل يجب أن تعالج جهود مكافحة الإرهاب الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء، وأن تحترم الدور القيادي للبلدان المعنية، وأن تقضي على الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال نهج شامل يقضي على الفقر، ويزيد من فرص العمل، ويحترم تنوع الحضارات، ويعزز الإدماج الاجتماعي.

ثالثاً، يجب أن يركز دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب على بناء القدرات. وتواجه البلدان النامية التحدي المزدوج المتمثل في عدم كفاية القدرات والموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب. ويجب توجيه موارد الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب نحو البلدان التي تتصدر مكافحة الإرهاب.

وعند مساعدة البلدان النامية على تكثيف بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، ينبغي أن ينصبّ التركيز على المجالات ذات الأولوية التي تحددها البلدان المستفيدة، ويجب ألا تُفرض عليها جداول الأعمال والأهداف التي يضعها مقدمو المساعدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تنسيق الموارد الخارجة عن الميزانية لمكافحة الإرهاب، وأن تسمح باستخدام المزيد من الأموال لتعزيز تشريعات مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات القضائية وقدرات إنفاذ القانون في البلدان النامية، وأن تدعم البلدان في تعزيز قدرتها الشاملة على منع تنقل الإرهابيين عبر الحدود ومكافحة الإرهاب الإلكتروني، حتى تسفر المساعدة في مكافحة الإرهاب عن نتائج ملموسة.

ونأمل أن يقدم مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب، الذي ستعقده الأمم المتحدة في العام المقبل، إسهامات إيجابية في ضمان دعم أكبر من المجتمع الدولي لجهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا. ويتعين علينا إيلاء اهتمام أكبر للحالة الأمنية في أفغانستان. إن المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

– ولاية خراسان وتنظيم القاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية لا تعيث فساداً في أفغانستان فحسب، بل تنقله أيضاً إلى الصين وبلدان آسيا الوسطى للقيام بأنشطة تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين. وينبغي لجميع الأطراف أن تتعاون في مكافحة المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن وأن تمنع أفغانستان من أن تصبح مكاناً لتجمع كافة أنواع المنظمات الإرهابية.

وما فتئت الصين تساعد البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، على زيادة بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تقديم الدعم لمشاريع مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من الوكالات من خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة. ولم تبرح تعزز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان لمتابعة تنفيذ الرؤية المفضية إلى مجتمع ذي مستقبل مشترك من أجل البشرية؛ والتعاون في مكافحة الإرهاب، العدو المشترك للمجتمع الدولي؛ ومواصلة تقديم مساهمات إيجابية في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

السيدة رودريغيز مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، وأعضاء المكتب على جهودهم فيما يتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء.

ونرحّب بعقد المؤتمر لأنه يسهم في تعزيز هدف مكتب مكافحة الإرهاب المتمثل في أخذ زمام المبادرة فيما يخص ولايات الجمعية العامة لمكافحة الإرهاب وتحسين التنسيق فيما بين الكيانات المنضوية في إطار فرقة العمل المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب بهدف ضمان التنفيذ المتوازن للركائز الأربعة للاستراتيجية.

كما نهنئ وفدي تونس وكندا على المشاركة في تيسير مشروع القرار، ونرحب باتخاذ القرار الجامع بتوافق الآراء بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار 298/77). وسيكفل اعتماده استمرار التدابير العملية التي اعتمدناها لتعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية.

لقد ذكر وفد بلدي في عدد من المناسبات أن الإرهاب ظاهرة عالمية ويجب التصدي لها من جذورها. وإن جميع الدول مُعرّضة للأعمال الإرهابية التي تمثل تهديدا خطيراً للسلام والأمن الدوليين. فتلك الأعمال تقوض الديمقراطية وتفضي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وتمتعهم الكامل بحقوق الإنسان.

وما برحت غواتيمالا تبرز الخطر الذي تشكّله الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، فهي علاقة تعزز الاستخدام غير المشروع للأصول المالية لتحقيق أغراض ضارة. لذلك نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الإطار القانوني القائم لمنع تشكيل تلك الصلات أداة قيمة لجميع الدول الأعضاء، ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، فضلاً عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

لقد واجهت منطقة أمريكا الوسطى نظراً لموقعها الجغرافي، وبلدي بصفة خاصة، عدداً من التحديات العابرة للحدود الوطنية التي تشجع الجرائم بجميع أشكالها، ولا سيما الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاغتيالات والاتجار بالأشخاص والاستخدام العشوائي وغير القانوني للأسلحة والاتجار بها.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي يبذلها بلدي، فما زلنا ضحايا للشبكات الدولية التي تتفوق على قدراتنا، لا لأنها تملك أسلحة من العيار الثقيل وأعتدة أخرى فحسب، بل أيضاً لامتلاكها وسائل مالية غير محدودة تحت تصرفها، وكل ذلك يزيد من تفاقم سلوكها الإجرامي.

ويساورنا بالغ القلق إزاء قدرة الإرهابيين على الاستفادة من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولذلك نشدد على ضرورة تحسين التعاون على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، بغية تعزيز استجاباتنا لذلك التحدي.

وفي الختام، تكرر غواتيمالا مرة أخرى إدانتها الحازمة والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأياً كان مرتكبوه وبغض النظر عن دوافعهم.

السيد فتّاح (العراق): يتقدم وفد بلدي بخالص الشكر والتقدير للممثلين الدائمين لكندا الصديقة ولتونس الشقيقة على جهودهما المبذولة في تيسير مفاوضات الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما نتقدم بالشكر والامتنان للممثل الدائم للمملكة العربية السعودية، بصفته منسق مجموعة دول التعاون الإسلامي، على تيسير النقاشات والمفاوضات داخل المجموعة ومع المجاميع السياسية والإقليمية الأخرى. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعلن عن دعمه للبيان الذي أدلى به ممثل دول مجموعة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.80).

يود وفد بلدي اغتنام هذا الحدث المهم الذي يؤكد حقيقة مفادها أن الإرهاب خطر عالمي يتطلب جهداً دولياً مشتركاً لمكافحته. إذ لا يخفى عليكم الحرب الضروس التي خاضها العراق بالنيابة عن العالم في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، بالشراكة مع التحالف الدولي وحلف الناتو والدول الصديقة. حيث أدت هذه الشراكة إلى تقويض بيئة الإرهاب ودمرت قدراته وقتلت قياداته.

ولا تزال قواتنا الأمنية مستمرة في ملاحقة بقايا عناصر عصابات داعش وخلاياها النائمة لمنع التخطيط والقيام بالهجمات وحرمانها من الملاذات الآمنة وتجفيف مصادر تمويلها. لكن من المهم أن نشير إلى أن هذا التنظيم لا يزال يمثّل تهديداً مستمراً ويتحيّن الفرص للقيام بهجمات ضد المدنيين والبنى التحتية وقواتنا الأمنية لإثبات الوجود وتحفيز مقاتليه في العراق وسورية وفروعه في الخارج.

يولي بلدي الأولوية لقضايا عدة في مجال مكافحة الإرهاب والتي نصت عليها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي تجفيف منابع تمويل الإرهاب؛ وإعادة أسر الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم؛ والخطر السيبراني؛ وضبط الحدود؛ والجريمة المنظمة المرتبطة بالإرهاب؛ ومنع وصول الإرهابيين إلى الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية؛ والتواصل الاستراتيجي؛ ومنع التطرف العنيف وغيرها من القضايا الملحّة، وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون في هذه المجالات كافّة.

وضمن هذا الإطار، يودّ وفد بلدي التركيز على قضية عاجلة ومهمة جداً تمسّ الأمن الإقليمي والدولي المتعلق بمكافحة الإرهاب، ألا وهي قضية مخيم الهول. إذ اهتمّت حكومة بلدي بمخيم الهول السوري الذي يبعد عن الأراضي العراقية 13 كيلومتراً ويضمّ أكثر من 000 50 نسمة من العراقيين والسوريين، وفي حدود 000 10 من الأجانب ممن يسمون بالمهاجرين، غالبيتهم من النساء والأطفال. إذ أن هذا المخيم يعد تهديداً مباشراً للأمن القومي العراقي وللمنطقة، كونه بيئة مضطربة اجتماعياً يسودها العنف والجريمة والتطرف.

وفيما يتعلق بالأسر العراقية المتواجدة في مخيم الهول، فإن الحكومة العراقية اتخذت قراراً شجاعاً بنقل العديد من الأسر العراقية من هذا المخيم إلى داخل العراق وإدخالها في برامج التأهيل وإعادة الإدماج، مطالبين الأمم المتحدة بالمزيد من الدعم للمؤسسات العراقية المعنية بهذا الملف. كما قامت الحكومة العراقية بإعادة عدد كبير من الإرهابيين العراقيين الذين كانوا محتجزين في سورية، وقد تمت محاكمة غالبيتهم.

ونحث ونشجع الدول على سحب رعاياها من مخيم الهول السوري من أجل تفكيكه وإغلاقه نهائياً. وندعو الدول ذات الصلة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه رعاياها من المقاتلين الإرهابيين الموجودين وأسرهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، مع ضمان محاسبتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. إذ تتواصل حكومة بلدي في بغداد مع سفارات الدول التي لديها رعايا من النساء من أسر داعش المحتجزين في العراق بغرض تسليمهم إلى بلدانهم.

أخيراً، إن حكومة بلدي ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لهزيمة داعش وإعادة الاستقرار إلى المناطق المحررة وإعادة النازحين وضمان محاسبة الإرهابيين وتعويض ضحايا الإرهاب وإنصافهم. وكلنا أمل في استمرار هذه الجهود لضمان الأمن والاستقرار لشعوبنا وشعوب المنطقة وللعالم أجمع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر بأن مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة رختيغار (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبتُ الكلمة ممارسة لحق الرد رداً على البيان الذي أدلى به وفد النظام الإسرائيلي.

ولا أعتزم الالتفات إلى تلك البيانات التي لا أساس لها والرد عليها بموضوعية. والواقع أن النظام الإسرائيلي هو المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ووجوده في حد ذاته قائم على الترهيب والعنف والتعذيب والإرهاب. وقد حاول ممثله عبثاً نشر معلوماته وتسييس العمل الجاد الذي يقوم به المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.

إن النظام الإسرائيلي يدعم الإرهاب علناً في المنطقة وخارجها. وقد اعترفت السلطات الإسرائيلية بشكل لا لبس فيه بضلوع نظامها في الأعمال الإرهابية الإجرامية بحق المسؤولين والعلماء والمدنيين الإيرانيين، فضلاً عن العمليات التخريبية ضد البنية التحتية الإيرانية المستخدمة في الأنشطة النووية السلمية داخل الأراضي الإيرانية، وكذلك ضد الدول الأخرى.

إن جمهورية إيران الإسلامية ترفض وتدين بصورة قاطعة الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها وفد النظام الإسرائيلي، وتشير إلى أن ذلك النظام الإرهابي الذي لا يلتزم بأي قواعد أو مبادئ ليس في وضع يسمح له بتوجيه اتهامات لا أساس لها إلى الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين صباح الغد، 23 حزيران/يونيه، الساعة 10/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/55.